



أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1995/2009

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في علوم التسيير

تخصص: إدارة الأعمال والتجارة الدولية

الأستاذ المشرف:

قراوي أحمد الصغير

إعداد الطالبة:

بن جودي جمعة

لجنة المناقشة

الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
رئيسا	أستاذ مساعد - أ -	1 - زواق حواس
مقررا ومشرفا	أستاذ مساعد - أ -	2 - قراوي أحمد الصغير
عضوا مناقشا	أستاذ مساعد - أ -	3 - جباري عبد الوهاب



التشكرات:

أحمد الله عز وجل حمدا كثيرا على توفيقه لإتمام هذا العمل.

"ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله"

أتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير إلى الاستاذ الفاضل

قراوي أحمد الصغير

الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، لما قدمه لي من توجيهات، ونصائح قيمة اعترافا وتقديرا لجميل صبره وحسن تواضعه، راجين من المولى أن يزيده بهما رفعة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى كل أساتذة الكلية وأخص بالذكر
أساتذة قسم علوم التسيير

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة
وصرفه جزء من وقتهم لأجل قراءتها.

إلى طلبة الماجستير إدارة الأعمال والتجارة الدولية دفعة 2012/2011.

إلى كل من علمني حرفا.

جمعة.

الإهداء:

إلى الوالدين الكريمين،

إلى أخي الغالي حمزة

إلى جميع أخواطي.

جمعة.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تأثير التغير في سعر الصرف على التوازن الخارجي، وتؤثر سياسة سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيرها على موقف ميزان المدفوعات، وذلك باستخدام أدوات أهمها تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، و الرقابة على الصرف.

و تعتمد مدى فعالية سياسة أسعار الصرف على طبيعة البنية الاقتصادية للدول خاصة النامية، أما بالنسبة للجزائر فإنها مرتبطة أساسا بأسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وقد أثر انخفاض قيمة الدولار من جهة، و انخفاض الدولار أمام اليورو من جهة أخرى، على القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات، هذا ما أثر سلبا على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: ميزان المدفوعات، تخفيض العملة، سعر الصرف، احتياطي الصرف.

Résumé :

Cette étude examine l'effet de changement de taux de change comment a effectué sur les variables macro-économiques et sur la balance des paiements, par ces outils : la modification du prix de taux de change, les réserves de change, et le contrôle des changes.

- L'efficacité de la politique de taux de change a adopter sur la nature de la structure économique du pays, en particulier les pays en développement, pour le cas d'Algérie, est lié initialement au prix des carburants dans le marché mondial, et l'effet de la diminué de la valeur réelle du dollar et la baisse du dollar contre l'euro d'autre côté sur le pouvoir d'achat des recettes d'hydrocarbures est négatif, c'est ce que un effet négatif sur plusieurs indicateurs économique.

Mots clés : balance des paiements, la dévaluation, le taux de change réel, les réserves de change.

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
	التشكر
	الاهداء
	الفهرس
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
01	الفصل الأول: سعر الصرف
02	تمهيد
03	المبحث الأول: تعريف سعر الصرف وأنظمته
03	المطلب الأول: تعريف سعر الصرف
05	المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف
05	الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي
05	الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي
06	الفرع الثالث: سعر الصرف التوازي
07	المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف
07	الفرع الأول: نظام الصرف الثابت
08	الفرع الثاني: أنظمة الصرف المرنة
09	الفرع الثالث: مزايا وعيوب أنظمة الصرف
12	المطلب الرابع: نظم أسعار الصرف في الأقطار النامية
15	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
15	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية
18	المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة
19	المطلب الثالث: نظريات أخرى
19	الفرع الأول: نظرية الأرصدة

20	الفرع الثاني: النظرية الكمية
21	المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف
21	المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف
21	الفرع الأول: مقاومة التضخم
22	الفرع الثاني: مقاومة التضخم
23	الفرع الثالث: توزيع الدخل
23	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
23	الفرع الأول: تعديل سعر صرف العملة
24	الفرع الثاني: استخدام احتياطات الصرف
24	الفرع الثالث: استخدام سعر الفائدة
25	الفرع الرابع: مراقبة الصرف
25	الفرع الخامس: إقامة سعر صرف متعدد
26	خلاصة الفصل الأول
27	الفصل الثاني: ميزان المدفوعات
28	تمهيد
29	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
29	المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات
31	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
41	المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات
42	المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
42	المطلب الأول: أوضاع ميزان المدفوعات
42	الفرع الأول: حالة التوازن في ميزان المدفوعات
43	الفرع الثاني: حالة الفائض في ميزان المدفوعات
43	الفرع الثالث: حالة العجز في ميزان المدفوعات
44	المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات
44	الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر العملة المحلية
44	الفرع الثاني: التضخم

45	الفرع الثالث: تدهور الميزة النسبية
45	الفرع الرابع: أسباب أخرى
46	المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات
46	الفرع الأول: الاختلال العارض
46	الفرع الثاني: الاختلال الموسمي
46	الفرع الثالث: الاختلال الدوري
47	الفرع الرابع: الاختلال الهيكلي
48	المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات
48	المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق
48	الفرع الأول: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية
50	الفرع الثاني: آلية التسوية في ظل النظرية الكيترية
52	الفرع الثالث: آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية
53	الفرع الرابع: طريقة المرونات
56	المطلب الثاني: تدخل الدولة وعلاج ميزان المدفوعات
60	خلاصة الفصل الثاني
61	الفصل الثالث: حالة الاقتصاد الجزائري
62	تمهيد
63	المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
63	المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري
63	الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت
66	الفرع الثاني: التسيير الآلي لسعر صرف الدينار
68	المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائري
70	المبحث الثاني: أثر تخفيض الدينار على ميزان المدفوعات
71	المطلب الأول: أثر تخفيض الدينار على الميزان الجاري
71	الفرع الأول: تحليل وضعية الميزان الجاري
76	الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري
81	المطلب الثاني: أثر تخفيض الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية

82	الفرع الأول: تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية
83	الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية
84	المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي
84	الفرع الأول: تحليل وضعية ميزان المدفوعات
84	الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات
89	المبحث الثالث: التقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على ميزان المدفوعات
90	المطلب الأول: تقلبات سعر صرف اليورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات
90	الفرع الأول: الميزان التجاري
91	الفرع الثاني: تأثير تقلب اليورو على التحويلات
92	الفرع الثالث: تأثير تقلب اليورو على احتياطي الصرف
92	المطلب الثاني: انخفاض القيمة الحقيقية للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات
95	خلاصة الفصل الثالث
97	الخاتمة
99	قائمة المراجع
101	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
04	سعر صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني	01_1
73	تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1995-2009	02_3
74	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1995_2009)	03_3
75	تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة (95_2009) .	04-3
76	تطور رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (1995 - 2009) .	5_3

76	تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (1995 – 2009).	06_3
78	معدل نمو الصادرات والواردات السلعية ومعدل تغير سعر صرف الدينار الجزائري.	07_3
79	معدل التغير في ميزان العمليات غير المنظورة ومعدل التغير في سعر الصرف الدينار خلال الفترة (1995_2009).	08_3
80	معدل تغير رصيد ميزان التحويلات ومعدل التغير في سعر الصرف خلال الفترة (1995 _ 2009)	09_3
81		10_3
82	تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2009_1995).	11_3
83	تطور معدل تغير ميزان العمليات الرأسمالية مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (2009_1995).	12_3
84	تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2009_1995).	13_3
87	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2009_1995).	14_3
90	صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي خلال الفترة (2009_1995).	15_3
93	تطور أسعار النفط الخام بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة 2009-1995.	16_3

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة الصرف	01_2
24	استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة	02_2
38	هيكل ميزان المدفوعات.	03_2
39	الشكل الأول (للتصنيف) "ميزان المدفوعات"	04_2
39	الشكل الثاني (للتصنيف) "ميزان المدفوعات"	05_2
40	ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي	06_2
72	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1995-2009.	07_3
85	الميزان التجاري 1999-2009.	08_3
86	رصيد ميزان المدفوعات 1995_2009.	09_3
87	تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بسعر الصرف 1995-2009.	10_3
88	تطور سعر صرف الدينار الجزائري 1995-2009.	11_3

قائمة الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
101	تطور الصادرات السلعية خلال الفترة: 1995_2009	1
102	تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1995_2009) مقابل سعر صرف الدولار.	2
103	تطور ميزان المدفوعات من 1992_2005	3

الفصل الأول:

سعر الصرف

الفصل الأول : سعر الصرف

إن عمليات التبادل التجاري التي تتم بين دولتين عن طريق الاستيراد والتصدير، تتطلب وجود ثمن لعملة كل دولة، مقومة بغيرها من العملات وذلك من اجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة بعملات الدول الأخرى، وهذا الثمن الذي يتم بناء عليه مبادلة عملة دولة أخرى، يسمى سعر الصرف.

من هنا تبرز أهمية دراسة سعر الصرف، وذلك لمعالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، ومدى قبولها عالميا، وبالتالي تحوطها فيما بينها في خضم المعاملات الاقتصادية المالية والتجارية التي تجري في مختلف أقطار العالم سواء كانوا أفراد أم شركات أم بنوك.

من الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد كان، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على موقف ميزان المدفوعات.

على هذا الأساس كان تقسيمنا لهذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: تعريف سعر الصرف وأنظمته.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف.

المبحث الأول: تعريف سعر الصرف وأنظمته.

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بأسعار الصرف، حيث سنتناول في المطلب الأول إلى أهم تعريفات سعر الصرف. بينما نتطرق في المطلب الثاني إلى أنواع سعر الصرف. فيما نتناول في المطلب الثالث إلى أنظمة سعر الصرف.

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف

يمكن القول بصفة عامة بأن سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني، أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي. فإذا كان تبادل 90 دينار مقابل 1 دولار، كان سعر الصرف الدولار هو 90 دينار، وعليه نوجز بعض التعريفات التي وإن اختلفت في صيغتها فإنها تتفق من حيث المضمون، أي سعر شراء الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية معبرا عنها بالعملة المحلية وكذلك سعر بيعها.

- "سعر صرف أية عملة إنما يعني قيمة الوحدة من هذه العملة، مقومة بوحدات العملة الأجنبية (أو أجزاء منها) أو بتعبير آخر نسبة مبادلة العملة الوطنية بأية عملة أجنبية".¹

- "سعر الصرف بين عملة وأخرى، عبارة عن نسبة مبادلة العملة الأولى بالعملة الأخرى".²

- كما يعرف سعر الصرف وبصفة موجزة على انه: "تبادل العملات ببعضها البعض".³

منه وبصفة عامة فان سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الوطنية.

¹ حسين عمر: المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الجزء الثالث، مدينة نصر، مصر، 1998، ص: 18.

² عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1998، ص: 154.

³ خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي: مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان الأردن، ص: 363.

لإيضاح هذا المفهوم بطريقة عملية نستعرض الجدول الآتي الذي يوضح سعر صرف أهم العملات الأجنبية أمام الدينار الأردني لنهاية شهر مارس من عام 1999:

الجدول رقم 01: سعر صرف أهم العملات الأجنبية مقابل الدينار الأردني لشهر مارس 1999.

العملة	سعر الصرف (وحدة عملة/دينار)
الدولار الأمريكي	0,708
الجنيه الإسترليني	1,154
مارك ألماني	0,394
فرنك سويسري	0,482
فرنك فرنسي	0,117
ين ياباني	0,063
اليورو	0,791

المصدر: خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 364.

حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجنيه الإسترليني يعادل (1,154) دينار، والمارك الألماني يساوي (139) قرشا تقريبا، وهكذا عند ارتفاع سعر الصرف، أي إذا ارتفع معدل تبادل الدينار من (0,708) إلى (0,750) فعندها نقول إن الدينار قد انخفض في القيمة "depreciated" مقابل الدولار، بمعنى أن الدولار سيشتري الآن بمقدار (75) قرش بدلا من (70,8) قرشا، وإذا انخفض سعر الصرف إلى (0,66) نقول أن الدينار قد ارتفع مقابل الدولار "appreciated" ويجدر القول أن هذه العملية الأخيرة تتم في الأسواق المالية بعيدا عن التدخلات الحكومية، أما في حال تدخل الحكومة لتخفيض سعر صرف عملته فهذه العملية هي عبارة عن تخفيض في القيمة الرسمية للعملة "devaluation"، وفي المقابل فإن تدخل الحكومة لرفع سعر عملتها مقابل عملة أخرى هي عبارة عن عملية زيادة القيمة الرسمية للعملة "appreciation"¹.

¹ - خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق، ص 364.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

كون لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم يجب أن يكون له سعر صرف يعبر عن تكافؤ العملة الوطنية مع العملات الأخرى، وفي هذا الإطار يظهر سعر الصرف كسعر نقدي للعملة الأجنبية، يعرف كقيمة للعملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية (أو العكس)، أي يعرف عدد وحدات العملة المحلية المقابلة لوحدة واحدة من العملة الأجنبية (أو العكس)، ويمكن التمييز بين عدة أنواع للصرف، نذكر منها:

الفرع الأول: سعر الصرف الاسمي

يعرف سعر الصرف الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية، أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب، والعرض عليها في سوق الصرف الأجنبي في لحظة زمنية ما، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد¹.

الفرع الثاني: سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فلو أخذنا بلدين كألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، يكون سعر الصرف كالاتي²:

(01).....

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \frac{ep^*}{p}$$

¹ - العباس بلقاسم: سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص:4.

² - مرجع نفسه، ص:05

حيث:

e: سعر الصرف الاسمي بين الدولار واليورو.

p*: متوسط سعر السلع في منطقة اليورو.

P: متوسط سعر السلع في أمريكا.

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة والسلع غير القابلة للتجارة وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية المحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

الفرع الثالث: سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني et^* يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غير مختلة.

إذن يقصد بسعر الصرف المتوازن السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف المتوازن مثل السعر المتوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة¹.

يلاحظ أن سعر الصرف غير المتوازن يتوقف على بعض المتغيرات النقدية التالية:

— معدل نمو الدخل القومي؛

— معدل التغير النسبي في المعروض النقدي؛

¹ - العباس بلقاسم: مرجع نفسه، ص 06.

__ معدل التغير في سعر الفائدة؛

__ اتجاه الطلب على النقود.

تجدر الإشارة أن المتغيرات الأربعة ليست على نفس الدرجة من الأهمية في التأثير على سعر صرف التوازن.¹

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

تتفاوت النظم المختلفة لأسعار الصرف بين التثبيت المطلق لسعر العملة اتجاه العملات الأخرى، وبين التعويم المطلق لسعر العملة وفقاً لظروف السوق وقوى العرض والطلب على هذه العملة مقابل العملات الأخرى، وتنوع أنظمة الصرف في الزمان والمكان ناتج عن تنوع المقاييس التي تتخذها المجتمعات في حساب القيم الاقتصادية وهو ما يعرف بالقاعدة النقدية.

الفرع الأول: نظام الصرف الثابت

ساد نظام الصرف في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية وذلك في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى، وكذلك في النصف الثاني من عشرينيات القرن الماضي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والتابعة في صورة الصرف الذهبي.

تعتبر الدولة على قاعدة الذهب إذا ربطت عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب بحيث يتحقق سعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، وعندئذ يمكن للأفراد تحويل ما يشاءون من أوراق النقد إلى ذهب والعكس وذلك وفقاً للوزن المعين من الذهب لوحدة النقد الرسمية.²

¹ - أويابة صالح: أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير، (غير منشورة) في التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010_2011، ص 19.

² - زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1999، ص 74.

كما يمكن تعريف هذا النظام حسب ماجاءت به اتفاقية بريتون وودز والمنعقدة في مدينة bretton woods في ولاية نيوهامبشاير الأمريكية عام 1944 على أنه: " ذلك النظام الذي تتحدد بموجبه أسعار تبادل العملات بعضها ببعض، وتم ربطها بالذهب والذي بدوره يمكن تحويله إلى دولار، والذي كان آنذاك العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب أو العكس".¹

يستلزم الارتباط بنظام أسعار الصرف الثابتة (قاعدة الذهب الدولية) توافر ثلاثة شروط رئيسية هي:²

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب،
- ضمان السلطات النقدية لصرف العملة الوطنية بالذهب أو العكس دون قيود،
- حرية تصدير الذهب واستيراده.

يترتب على أعمال هذه الشروط وتوافرها ارتباط عملات هذه الدول بشبكة من أسعار الصرف الثابتة.

من مميزات هذا النظام أنه يعمل على استقرار أسعار الصرف بين مختلف العملات واستقرار القيمة الداخلية للعملة نظرا لارتباطها الوثيق بين القيمة النقدية وغطائها.

الفرع الثاني: أنظمة سعر الصرف المرنة

في ظل هذا النظام يتم تحديد سعر صرف العملة بحرية عن طريق طلب وعرض العملة في سوق الصرف الأجنبي، وينقسم هذا النظام إلى:

❖ **التعويم المدار:** يتم تحديد قيمة العملة وفق مؤشرات سوق الصرف الأجنبي، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عندما يتطلب الأمر ذلك، بما يعمل على تحسين وضع الميزان التجاري والاحتياطيات من الصرف الأجنبي، ومثال على ذلك دولة تتبع هذا النظام هي الجزائر.

❖ **التعويم الحر:** يتحدد سعر الصرف في هذا النظام وفق قوى السوق أي العرض والطلب من النقد الأجنبي، ويكون التدخل الرسمي في سوق الصرف الأجنبي على أساس اضطراري ولا يحدث بشكل

¹ خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سابق الذكر، بتصرف، ص 370.

² وحدي محمود حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية، مصر، ص 28.

متكرر، وعادة ما يستهدف خفضا محدودا في معدل تغير سعر الصرف والحيلولة دون تقلباته المفرطة، وليس تحديد معين له، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف.¹

أولاً: التعويم النظيف: ففي ظل نظام التعويم النظيف للعملة، تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حراً يتحدد وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال أو صندوق موازنة الصرف **excheange stabilization fund** والذي هو عبارة عن جهاز حكومي يتحكم بصورة مباشرة في تحركات أسعار الصرف، وذلك عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة وهذا بهدف حماية قيمة العملة الخارجية من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة غير المتوازنة.²

ثانياً: التعويم غير النظيف: في ظل هذا النوع من التعويم فإن تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بصفتها بائعة أو مشتريّة يكون بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة. فعندما تريد الدولة رفع الطلب على صادراتها على سبيل المثال فإن السلطات النقدية تتدخل في سوق الصرف الأجنبي كطرف بائع للعملة الوطنية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من هذه العملة ومن ثم انخفاض قيمتها، مما يؤدي إلى تخفيض أسعار صادراتها فزيادة الطلب عليها.

أما إذا كانت الدولة تهدف إلى تحفيز رؤوس الأموال على البقاء في الداخل، أي محاولة الحد من نزوح رؤوس الأموال إلى الخارج، فإن تدخل السلطات النقدية يكون كطرف مشتري لعملتها الوطنية بغية زيادة الطلب عليها ومن ثم رفع قيمتها، وهذا ما يشكل حافزاً للمحافظة على رؤوس الأموال.

¹ - عطاء الله بن طيرش: أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية _دراسة حالة الجزائر_، مذكرة ماجستير في التجارة الدولية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010/2011، ص50.

² - سامي عفيفي حاتم: دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، 2000، ص191، بتصرف.

الفرع الثالث: مزايا وعيوب أنظمة الصرف:

لأنظمة أسعار الصرف مزايا وعيوب، يمكن ذكرها كالاتي:

أولاً: مزايا وعيوب أنظمة الصرف الثابتة:

1- مزايا أنظمة الصرف الثابتة: ينطوي نظام الصرف الثابت على مجموعة من المزايا ندرجها فيما

يلي:¹

- إن استخدام الذهب كقاعدة نقدية بما له من قيمة ذاتية كسلعة ذات استعمال غير نقدي يدعم ثقة الجمهور في النظام النقدي؛

- تقليل عوامل التكلفة أو المخاطرة للتجار والمستثمرين؛

- تحقيق المحافظة على استقرار أسعار الصرف، ودعم حرية التجارة، وساعد على نمو التبادل الدولي وتحركات رؤوس الأموال؛

- تنعكس بالإيجاب، إذا كان اقتصاد البلد لا يتميز بالكبر، حيث يكون أكثر فاعلية من خلال تقليله لأثر الصدمات الخارجية (حالة الربط بعملة وحيدة)؛

- بموجب قاعدة الذهب تسهل مقارنة قيم العملات المختلفة، وذلك على أساس مقارنة عدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة بعدد أوزان الذهب التي تحتويها أية عملة أخرى؛

__ إن تحقيق الاستقرار أو الثبات لقيمة العملة في الخارج يجنب الآثار الضارة التي يمكن أن تعكسها التقلبات الناتجة عن مضاربة و منافسة تجار الصرف أو المستوردين الوطنيين أو الأجانب على السواء، حيث يؤدي تثبيت العملة في الخارج إلى كفالة الاستقرار والنماء للمعاملات التجارية فضلاً عن تشجيع المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم بالبلد.

¹ - فارس هباش: دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، _دراسة حالة الجزائر_، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2004/2005، ص 73.

2- سلبيات نظام الصرف الثابت: أما فيما يخص عيوب أنظمة الصرف الثابت، فهي كالآتي:

- مهما كان سعر الصرف، فإنه يقلل من استقلالية السياسة النقدية لأن تكون أداة تحقيق الاستقرار الداخلي، أو إدارة نتائج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل؛
- في حالة الربط بعملة وحيدة، قد يحدث تحول في الخيارات من طرف الأجانب، الأمر الذي يؤدي إلى تدفقات رأس مالية كبيرة، ويضعف السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد؛
- كما تقع اختلالات في المدفوعات تؤدي إلى تغيير الاحتياطات، وفي الكتلة النقدية والأسعار المحلية؛
- التغيرات في سعر الصرف بين البلدان الرئيسية، سوف تؤثر على أسعار الواردات والصادرات التي يواجهها بلد الربط.¹

ثانيا: مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة: تتمثل أهم مزايا وعيوب أنظمة أسعار الصرف المرنة في النقاط التالية:

1- مزايا أنظمة الصرف المرنة: إن نظام الصرف الذي يتقلب بحرية يقدم عددا من المزايا

والإيجابيات

يمكن إدراجها فيما يلي:

- بما أن أسعار الصرف تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، فإنها سوف تتغير آليا مع التغيرات في العرض والطلب، وهذه التغيرات في أسعار الصرف تعمل على التقليل من مشاكل ميزان المدفوعات،
- الارتكاز على التقلبات في سعر الصرف للنهوض بأعباء التوازن في ميزان المدفوعات، فإن السلطات قد تركز على سياسات الاستقرار الملائمة للعمالة الكاملة، في أنه في بعض الحالات تتعارض السياسات الملائمة

¹ - علة محمد: الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002/2003، ص 23_24.

للعاملة الكاملة مع السياسات الملائمة لتوازن ميزان المدفوعات، وفي ظل نظام الصرف العائم فإن سعر الصرف لابد وأن يخفض آليا، وهذا الانخفاض سوف يساعد على سياسات الاستقرار المحلية؛

- إعفاء البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من عبء التدخل في أسواق الصرف للتأثير على القيمة الخارجية لعملائها الوطنية لرفع أسعار عملائها في حالة الانخفاض أو تخفيض أسعار عملائها في حالة الارتفاع، ولاشك أن هذا التدخل يكلف البنوك المركزية مبالغ طائلة في ظل نظام تعويم العملات المطبق حاليا في صورة قاعدة الصرف بالدولار.

2- سلبات أنظمة الصرف المرنة: بالرغم من الإيجابيات والمزايا التي يقدمها سعر الصرف في إطار النظام

المرن فإنه لا يخلو من بعض العيوب التي تميزه منها:

- عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج وإيرادات الصادرات¹؛

- عدم الاستقرار في أسعار الصرف، الموضح عبر تقلبات حادة، قد تهدد بإحداث اضطرابات في التبادلات، وخصوصا فيما يتعلق بالواردات والصادرات من السلع والخدمات؛

- تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال، في الأجل القصير، التي تساهم في جعل سوق الصرف عديم الاستقرار.

المطلب الرابع: نظم أسعار الصرف في الأقطار النامية

اعتمدت الأقطار النامية خلال الفترة التي ساد فيها نظام بريتون وودز على أسعار التعادل الثابتة لعملائها باستخدام عملات وسيطة كالدولار الأمريكي والباون الاسترليني والفرنك الفرنسي وكان أساس هذا النظام هو الوضع السياسي السائد لدى كل هذه الأقطار، فالأقطار التي وقعت ضمن الاستعمار الفرنسي قد اعتمدت على سعر صرف رسمي مرتبط بالفرنك الفرنسي، في حين حافظت بعض الأقطار التي كانت

¹ - مرجع نفسه ، ص:41.

مستعمرة من قبل بريطانيا على علاقتها بالباون الاسترليني ولكن الباون هذا يمثل السلطة الرئيسية للتدخل والمعاملات التجارية، والاحتياط أيضا، أما بقية الأقطار النامية مثل أقطار أمريكا اللاتينية قد حافظت على علاقات وثيقة مع الدولار الأمريكي وبعد انهيار نظام بريتون وودز وما شهدته نظام الصرف القائم على التعويم من اضطرابات في أسعار صرف عملات الأقطار النامية.

وجدت هذه الأقطار حاجة ماسة لإعادة النظر في نظام صرفها الأجنبي فواجهت ثلاث خيارات:

1- الإبقاء على ربط عملتها الوطنية بعملة واحدة: للتدخل حيث يقدر **87%** من الأقطار النامية قد

أخذت بهذا النوع من نظام الصرف. ولهذا النوع مزايا وعيوب من أهمها:

المزايا:

- يسهل الربط بين عملة بلد وبلد آخر التجارة بين بلدين، يتم عادة هذا الربط بين عملة بلد نامي بعملة الشريك التجاري الرئيسي المتمثل في بلد مصنع قصد تجنب درجة عدم التأكد المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف،
- الربط بعملة واحدة مفادها تعزيز الثقة خاصة إذا كان بلد عملة الربط ينتهج سياسات اقتصادية ونقدية تشجع استقرار أسعار الصرف.

العيوب:

- يكمن العيب الرئيسي في الربط بعملة واحدة اتجاه العملات الأخرى من حيث أهداف السياسة المحلية للبلد الرابطة، أنه من الصعب اجتناب تأثيرات تقلبات أسعار صرف العملات الأخرى حيث تتضخم هذه التأثيرات بفعل الربط بعملة واحدة كلما تقلبت عملة الربط.

2- ربط عملتها بسلة من العملات: تتلاءم وطبيعة ووجهة تجارتها الخارجية.

والجزائر من الدول التي اعتمدت على سلة من العملات من اجل ربط عملتها بداية من 1996 النظام

المرن ذي تعويم موجه، ويحتوي هذا الأسلوب كذلك على مساوئ تتمثل المزايا في:

- قدرة البلد الرابط على اجتناب التقلبات الكبيرة في سعر صرفه اتجاه عملات الشركاء التجاريين وهذا ما يزيد من قدرته على تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الاسمي؛
- احتواء عدم استقرار الأسعار الناتجة عن تغيرات أسعار صرف الدول المصنعة لكونها تؤثر على أسعار واردات ومعدلات تبادل الدول النامية بالعملة المحلية.

أهم المساوئ فتتمثل خاصة في:

- الصعوبة الفنية في تطبيق الربط بحيث ينبغي مراعاة تغيرات السعر يوميا نحو كل البلدان المصنعة وخاصة منها تلك التي تعتمد عملاتها في الربط؛¹
- تخوف المستثمرين الأجانب من هذا الأسلوب، وعدم التأكد من القيمة المستقبلية لعملة البلد الرابط احتمال أن تكون أكثر عرضة للمضاربة خاصة في غياب نشر تفصيل تكوين سلة العملات.

- 3- ربط عملتها بسلة من عملات حقوق السحب الخاص:** اما خلال عقد التسعينات تبنت معظم هذه الأقطار نظام الصرف المرن وقد انعكس هذا الاتجاه في عام 1996 حينما اعتمدت ترتيبات الصرف رسميا بما يعرف بالتعويم المدار أو حتى التعويم المستقل حيث تتولى السلطات النقدية التنظيم الفعال لسعر الصرف كأداة للسياسة النقدية تفيد هذه التجارب أن عملية اختيار النظام الملائم لسعر الصرف إنما يختلف من قطر لآخر اعتمادا على طبيعة الصدمات الخارجية التي تؤثر بالقطر وعلى الخصائص الهيكلية لاقتصاده من ناحية وعلى طبيعة الإدارة للسياسات الاقتصادية لاسيما المالية منها من ناحية أخرى.²

¹ - كمال العقريب: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006، ص 35.

² مرجع نفسه، ص 36.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

سنحاول من خلال هذا المبحث إلقاء الضوء على مختلف النظريات المفسرة لسعر الصرف، من الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية في التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول، بإعطاء نظرية تعادل القوة الشرائية أكبر حيز من الدراسة لأنها تعتبر أهم نظرية استطاعت أن تلقى القبول لدى الاقتصاديين رغم الانتقادات الموجهة لها، لذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، هي كالاتي:

المطلب الأول، نتناول فيه نظرية تعادل القوة الشرائية، أما المطلب الثاني، فتطرقنا فيه إلى نظرية تعادل أسعار الفائدة، أما المطلب الثالث، فتناولنا فيه بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير تحديد سعر الصرف، وذلك وفق الآتي:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية تفسير اختلافات أسعار الصرف بين الدول، ومن بين أهم النظريات نجد نظرية تعادل القوة الشرائية، ويعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، التي حاول فيها أن يحدد العلاقة بين مستويات الأسعار النسبية بين البلدان المختلفة.¹

هذه النظرية تقوم على مجموعة من الافتراضات يمكن إدراجها فيما يلي:

- 1 - يفترض توفر حرية التبادل الخارجي بين دولتين، حيث يصبح سعر الصرف بينهما معتمدا على ما يمكن أن تقتنيه من سلع وخدمات عملة كل واحدة منهما في الداخل؛
- 2 - كما تقوم فكرة كاسل على أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية في بلد آخر ، وهذا بعد القيام بتحويل العملة المعينة لعملة البلد الآخر وفقا لسعر الصرف السائد والمحقق للتبادل؛

¹ - سامي عفيفي حاتم: مرجع سابق ، ص 193، بتصرف.

3 - تفترض النظرية أنه في حالة ما إذا أصيب اقتصاد دولة ما بالتضخم ونقصت القوة الشرائية لنقده

فإن قيمة الدولة الثنائية تنخفض أيضا بنفس النسبة ونفس الشيء إذا ما ارتفعت الأسعار.¹

وللنظرية صورتان: الصورة المطلقة والصورة النسبية.

❖ **الصورة المطلقة:** الفكرة التي تأسست عليها نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة بسيطة

هي أن كمية السلع أو الخدمات التي تحصل عليها من دفع وحدة نقدية من العملة المحلية هو

نفس المقدار أو الكمية من المبلغ أو الخدمات التي تحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية

بعد تحويل العملة إلى العملة الأجنبية.²

إذا كان مستوى الأسعار في البلد المحلي p و p^* هو مستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي و

r هو معدل الصرف فإن: $r(p/p^*) = r(ppa)$

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف

البلدان، بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية

ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تصبح $p = rp^*$ حيث ان $r(ppa)$ هو معدل سعر

الصرف.

❖ **الصورة النسبية للنظرية:**

العلاقة $r(ppa) = p/p^*$ تفرض وجود مقارنة تامة وفورية للقوى الشرائية للعمالات سواء المحلية أو

الأجنبية، لكن تدخل الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الإخلال بهذه العلاقة.

لذلك اهتمت نظرية تعادل القوة الشرائية في صيغتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر

الصرف التوازي من لحظة إلى أخرى.

¹ - شعيب بونوة، خياط رحيمة، سياسة سعر الصرف بالجزائر_ نمذجة قياسية للدينار الجزائري_، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص

² - Bernard Guillochon ، economie internationale ، edition dunod paris ، 1998، p:182.

فترى في هذه الحالة وجود علاقة بين تغير معادلات سعر الصرف ومستوى الأسعار
 p و p^* تسمى تعادل القوة الشرائية النسبية حيث: $dr/r = dp/p - dp^*/p^*$ إذن معدل تغير
 سعر الصرف يساوي فروقات معدلات التضخم أي :

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي _ نسبة التضخم الأجنبي.

هذه الصورة مشتقة من الصورة المطلقة إذ بإمكانية التغير النسبي للأرقام القياسية للأسعار في نفس الفترة
 بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم التي لها التأثير المباشر على سعر الصرف على افتراض توفر حرية التبادل
 الخارجي بين البلدين وتعتمد هذه النظرية في قياس مستوى الأسعار على طريقة الأرقام القياسية استناداً إلى
 الصيغة التالية: $R_1 = R_0 P / P^*$ ¹.

حيث:

R_1 : سعر الصرف التوازني الجديد.

R_0 : سعر الصرف القديم.

P : الرقم القياسي للتغير في الأسعار المحلية.

P^* : الرقم القياسي للتغير في الأسعار العالمية.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

رغم أن الكثير من الاقتصاديين كانوا يؤكدون رأي كاسل باعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة
 هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية وليس العكس، إلا أنها تعرضت للعديد من الانتقادات نلخصها
 فيما يلي:

¹ - كمال العقريب، مرجع سابق، ص35.

- إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية هو جزء من المدفوعات وسعر الصرف يمكن أن يتأثر بنود أخرى من ميزان المدفوعات.

- كما أن النظرية لا تأخذ في عين الاعتبار تحركات رؤوس الأموال كعنصر هام من عناصر تحديد أسعار الصرف.¹

- إذا كانت هناك صعوبات كثيرة تحول دون التحديد الدقيق للقوة الشرائية الداخلية لأي عملة عن طريق الأرقام القياسية، فما بالناس بما يحدث عند مقارنة القوة الشرائية لعمليتين أو أكثر، كما رأينا فإن نظرية تعادل القوة الشرائية تركز أساساً على هذه المقارنة، هناك الكثير من السلع التي يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف أو العطب وخدمات السكن، من ثم تغيير أسعار مثل هذه السلع والخدمات لن يؤدي رغم تأثيره على الرقم القياسي للأسعار إلى أي تغيير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي.²

- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات مؤشراً أفضل في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف، نظراً لأن بنود هذا الحساب السلع والخدمات، دخل، الاستثمارات، التحويلات تمثل عمليات منفذة تعبر بدقة عن مدى القدرة التنافسية للدولة، فإن تحقيق فائض في الحساب يدفع سعر العملة إلى أعلى ويحدث العكس في حالة وجود عجز.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة

حسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي، عند توظيفهم للأموال في دول أين معدل الفائدة أكبر من ذلك السائد في السوق المحلي، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف

¹ مرجع نفسه، ص 38.

² محمد عبد العزيز عجمية: الاقتصاد الدولي، بدون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص: 4.

الآجل، ويمكن أن تتم العمليات على النحو التالي: يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_D)$ حيث i_D معدل الفائدة، يجب أن يكون هذا المبلغ مساويا، حسب هذه النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآني (نقدا) وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة i_E وإعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية، ويمكننا أن نعرف ذلك رياضيا:

$$M(1+i_D) = M/CC(1+i_E)CT$$

حيث:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا)؛

CT: سعر الصرف الآجل؛

i_E : معدل الفائدة الخارجي الاسمي.

i_D : معدل الفائدة الاسمي.

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.¹

المطلب الثالث: نظريات أخرى

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة لأخرى على غرار باقي النظريات السابقة، ومن بين هذه النظريات: نظرية الأرصدة وكفاءة السوق والكمية وغيرها، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: نظرية الأرصدة

ترتكز هذه النظرية على حالة ميزان المدفوعات، أي عندما يكون رصيد ميزان المدفوعات موجبا أو سالبا.

¹ - عطاء الله بن طيرش: مرجع سابق، ص 55.

ففي حالة كون رصيد ميزان المدفوعات موجبا أي وجود فائض، فهذا معناه وجود زيادة في الطلب على عملة هذه الدولة،

أما في حالة وجود رصيد ميزان المدفوعات في وضعية سالبة أو ما يعرف بحالة العجز، فهذا يعبر عن زيادة في عرض عملة هذه الدولة مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الخارجية، أو بتعبير آخر ارتفاع في سعر صرف هذه العملة.

الفرع الثاني: النظرية الكمية

مفاد هذه النظرية أن زيادة كمية النقود مع ثبات بقية العوامل الأخرى كسرعة تداول النقود، الناتج القومي... إلخ تؤدي إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار لكل من السلع والخدمات، ومن ثم تصبح سلع هذه الدولة في وضعية تنافسية ضعيفة مقابل سلع الدول المنافسة، مما يؤدي إلى تشجيع اللجوء إلى عملية الاستيراد وبالتالي ارتفاع كمية أو حجم الواردات من جهة وانخفاض حجم الصادرات من جهة أخرى، وهذا ما يقابله في سوق العملة ارتفاع في الطلب على عملات الدول الأجنبية وهذا بغية تسوية المتعاملين المحليين مدفوعاتهم الدولية، هذا الارتفاع سيقابله من جهة أخرى انخفاض في الطلب على العملة المحلية ومن ثم زيادة عرض هذه العملة، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية إلى الارتفاع.¹

¹ مرجع نفسه: ص 56.

المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف

اتبعت الدول سياسات ووسائل مختلفة لتدعيم وتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها وكانت أهم تلك السياسات هي سياسة سعر الصرف التي تظهر استقلاليتها من يوم إلى آخر عن السياسة النقدية من خلال تميزها بأهدافها وأدواتها، وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث.

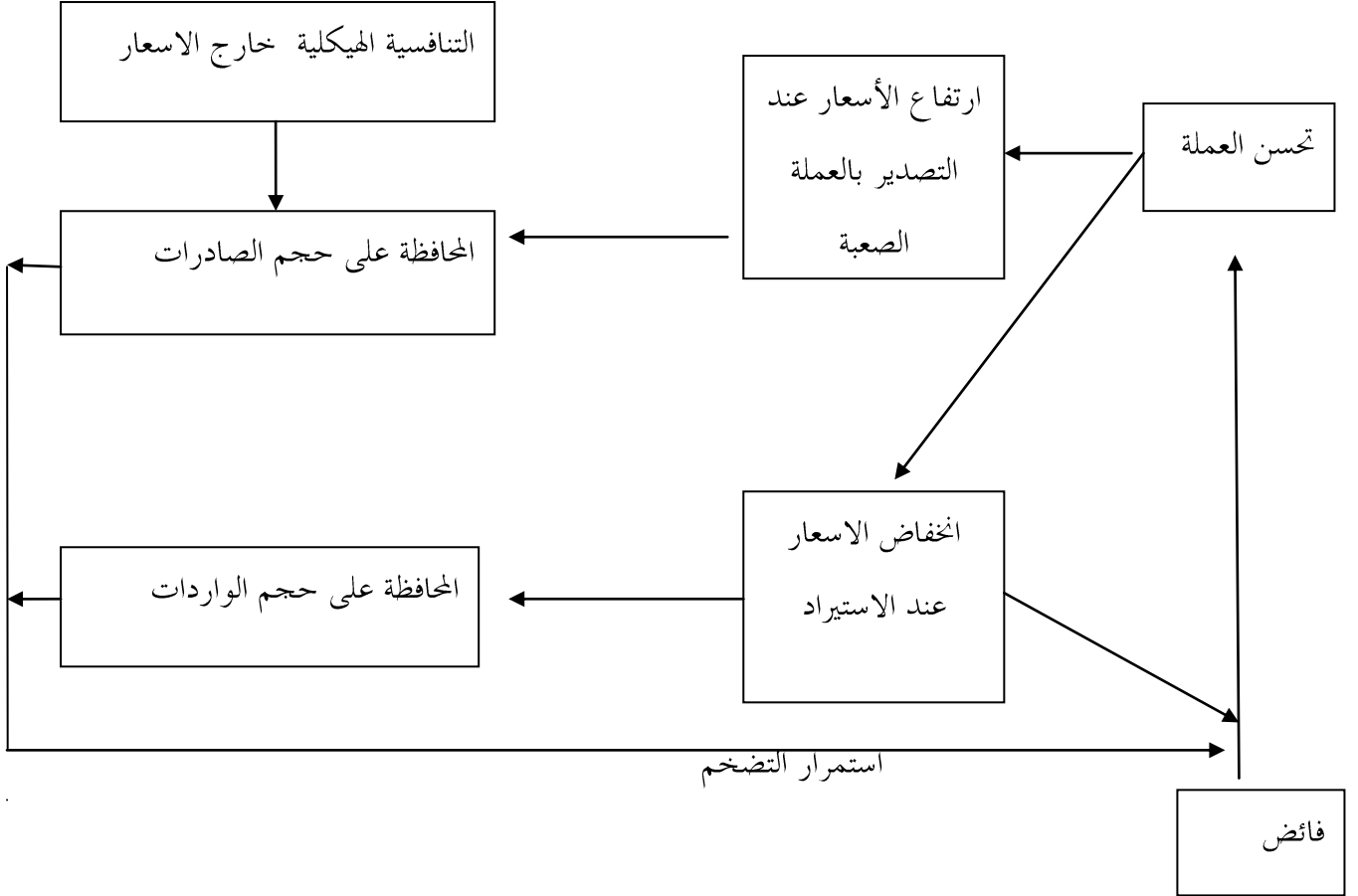
المطلب الأول: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف، التي من بينها ما يلي :

الفرع الأول: مقاومة التضخم: عانت الكثير من الدول النامية من ظاهرة التضخم لفترات طويلة، حيث حاولت بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته ومراقبته، حيث يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد، وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسة عوائد إنتاجية، وتتمكن من إنتاج السلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم إعدادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983¹، والشكل التالي يوضح كيفية معالجة التضخم عن طريق سياسة الصرف:

¹ العباس بلقاسم، مرجع سابق، ص 24.

الشكل رقم (1_01): مقاومة التضخم بالاعتماد على سياسة الصرف



المصدر: عطاء الله بن طبرش، مرجع سابق، ص: 66

الفرع الثاني: تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي، الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية الموجهة للتصدير، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.

ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً، إحلال الواردات والسلع التي يمكن تصديرها كما ينعكس اثر تغير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الاموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

الفرع الثالث: توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعه أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي وارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثماراتها.

ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية... إلخ.¹

الفرع الرابع: تنمية الصناعات المحلية: يمكن للسلطات النقدية رفع القدرة التنافسية للصناعة المحلية وتشجيع التصدير، وذلك بالاعتماد على سياسة لتخفيض أسعار الصرف، وقد نجحت هذه السياسة في ألمانيا سنة 1948.

المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذ سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي، وأهم هذه الأدوات ما يلي:

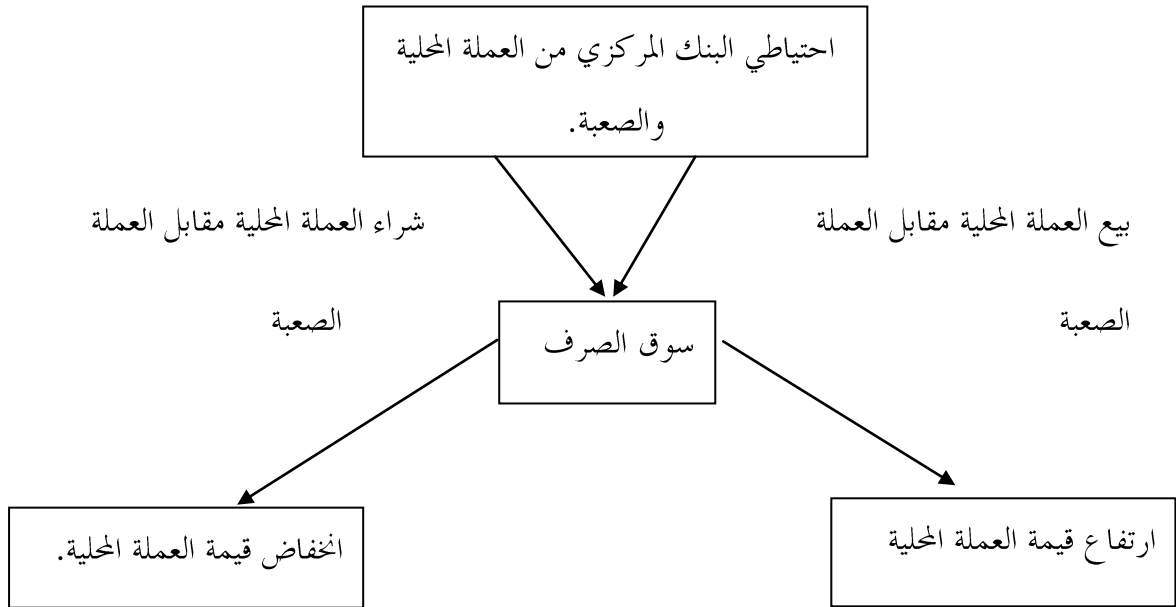
الفرع الأول: تعديل سعر صرف العملة: في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات إلى تخفيض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة، أما في حالة أسعار الصرف المعومة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة، وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

¹ - كمال العقريب: مرجع سابق، ص 46.

الفرع الثاني: استخدام احتياطات الصرف: ويتم هذا عن طريق تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف للحد من تغيره أو تقلب سعر الصرف سواء ببيع العملات الصعبة التي تحتفظ بها مقابل العملة المحلية للحد من انهيار أو انخفاض قيمة عملتها والعكس في حالة ارتفاع قيمة العملة عن الحد الذي ترغب فيه السلطات النقدية بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ويتوقف تطبيق هذه الوسيلة على حجم احتياطي الصرف للدولة.

والشكل التالي يبين استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة

الشكل رقم (1_02): استخدام الاحتياطات الأجنبية لتحسين قيمة العملة



المصدر: العقريب ، كمال مرجع نفسه، ص: 31.

الفرع الثالث: استخدام سعر الفائدة: عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوربي عندما أعتبر الفرنك الفرنسي أضعف من

المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من سعر الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.¹

الفرع الرابع: مراقبة الصرف: تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي، ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية:

1_ منع التسوية القبلية للواردات؛

2_ الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحلية في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛

3_ تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة؛

4_ تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة، وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة.²

الفرع الخامس: إقامة سعر صرف متعدد: يهدف نظام سعر الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسات التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمها وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي، بل هناك من يذهب إلى تعويم سعر الصرف المتعلق بالعمليات العادية، وإخضاع العمليات الخاصة بالقطاعات الحبذة والواردات الأساسية إلى سعر صرف محدد إدارياً، إلا أن هذا الأسلوب من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الثقة في العملة ويخضع سعر

¹ عطاء الله بن طيرش: مرجع سابق، ص 66.

² - مرجع نفسه، 68، نقلاً عن: عبد الحميد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 136/137.

الصرف إلى مزاجية السلطات، فضلا على صعوبة اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف.¹

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات الأخرى، وتمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية المقياس الحقيقي لتنافسية منتجات البلد في الأسواق الخارجية، وبالتالي صادراته ووارداته، فضلا عن كونه وسيلة هامة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى درجة ربحية الصناعات التصديرية.

قد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره، بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى نظام الصرف العائم، الذي اتبعته العديد من الدول حاليا، كما تخلت هذه الدول على نظام الرقابة على الصرف والتثبيت.

كما تعتبر قوة سعر صرف عملة بلد ما المرآة العاكسة لقوة اقتصاده، وبالتالي على حجم صادراته ووارداته وفي هذا الصدد قامت العديد من النظريات بتفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان، وكل منها، لها منطلقات ونتائج تختلف عن الأخرى.

سعر الصرف يمكن أن يكون وسيلة هامة في يد السلطات النقدية تستعملها كسياسة اقتصادية لتوجيه الاقتصاد، أو لتنمية قطاع ما، وسياسة سعر الصرف، سياسة اقتصادية لاتقل أهمية عن مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا أدرجت ضمن استراتيجية اقتصادية كلية وشاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

¹ - مرجع نفسه: ص: 137.

الفصل الثاني:

ميزان المدفوعات

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى سعر الصرف ، نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى عنصر آخر وهو ميزان المدفوعات، حيث يعتبر ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي، وبالعكس ذلك لكونه السجل الذي تدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، بعلاقات تبادلية تزدوج فيها القيود الدائنة بالقيود المدينة، وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال، ويستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الاقتصادي لأية دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية إنما يكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دوليا

نحاول في هذا الفصل الطرق إلى ميزان المدفوعات من خلال المباحث التالية:

- ❖ المبحث الأول نتناول فيه مفاهيم أساسية على ميزان المدفوعات.
- ❖ المبحث الثاني: نتناول فيه الاختلال في ميزان المدفوعات و طرق التصحيح.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا المبحث دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات، حيث سنتناول في المطلب الأول منه إلى أهم تعريفات ميزان المدفوعات، بينما سنتطرق في المطلب الثاني منه إلى مكونات ميزان المدفوعات، وفي المطلب الثالث سنتناول أهمية ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

هناك تعريفات مختلفة لميزان المدفوعات وان كانت تتفق من حيث المضمون:

" يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الدول الأخرى في فترة زمنية معينة، عادة سنة".¹

يعرف أيضا بأنه "سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية الدولية لاقتصاد وطني معين في فترة زمنية فائت، هي السنة".²

"ميزان المدفوعات سجل محاسبي بين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين محليا في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أجنبية أخرى، خلال فترة زمنية معينة".³

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ما يلي:

- 1- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 100.
- 2- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 47.
- 3- هذلول مشهور بربور: العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتورا، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، 2008، ص 9.

المقصود بالمقيمين الأشخاص أو المؤسسات التجارية أو الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج (بمعنى أن المقيمين هم الذين يقيمون في الدولة بصفة دائمة لأغراض تعريف ميزان المدفوعات) وعبارة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري.¹

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أدائها، وسواء تم اقتضاء قيمة هذه المعاملات عاجلا أو آجلا؛ أما المعاملات الاقتصادية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شأن لميزان المدفوعات بها؛²

- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان، فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنتهيها في نهاية ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية ابريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازن مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاث شهور مثلا)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا، وذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام؛³

- أن ميزان المدفوعات لا يخرج عن كونه سجل يصور في شكل حساب ذو جانبيين، جانب دائن تسجل فيه كافة المتحصلات من العالم الخارجي وجانب مدين تسجل فيه كافة المدفوعات للعالم الخارجي؛
- يتم القيد في هذا السجل من خلال طريقة القيد المزدوج المعروضة في نظرية المحاسبة ويحدث نتيجة لذلك ما يسمى ببنود الموازنة أو الشككين لميزان المدفوعات.

1- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية 2010، عمان، الأردن، ص 215.

²محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 166.

³مراجع نفسه، ص 168.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات مهم جدا للسلطات النقدية للبلد، وهذا من خلال الحسابات الفرعية لميزان المدفوعات، مما يضطرنا إلى دراسة هيكل ميزان المدفوعات.

هيكل ميزان المدفوعات قبل إسهامات الصندوق النقدي الدول

يقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى جانبين :¹

1-الجانب الأيمن: و يضم كافة المعاملات الاقتصادية التي تجلب إلى البلد متحصلات و تزيد من القوة الشرائية الخارجية لعملة البلد و يسمى الجانب الدائن.

2-الجانب الأيسر: و يضم كل المعاملات الاقتصادية التي تلزم البلد بالقيام بمدفوعات إلى بقية العالم و تبين الكيفية التي يستفيد بها المقيمون من هذه القوة الشرائية و يسمى الجانب المدين.

قد جرت العادة على تقسيم ميزان المدفوعات إلى أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات الاقتصادية ذات الطبيعة المتشابهة أو المتقاربة في أهدافها، ومن بين التقسيمات الشائعة في هذا المجال نأخذ بالتقسيم التالي لتمييزه بالوضوح والمنطقية:

يقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى عدة موازن مستقلة تجمع كل منها نوعا مميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة، و بدون هذا التقسيم إلى موازين فرعية لن يكون لميزان المدفوعات أية فائدة في دراسة الوضعية الاقتصادية الدولية للبلد.

يضم ميزان المدفوعات حسب هذا التقسيم الموازين الثلاثة التالية :

- ميزان العمليات الجارية؛

¹ http://www. BOZw .bu.univ- شوهه يوم: 27_04_2012

- ميزان العمليات الرأسمالية؛

- تغير المركز النقدي الخارجي.

هذه التفرقة تؤدي إلى رسم خط فاصل ضمن ميزان المدفوعات يترك بعض العناصر مسجلة كدائنة أو مدينة "فوق الخط" و البعض الآخر "تحت الخط".

أما بند "الأخطاء و السهو" الذي يظهر دائما في وثيقة ميزان المدفوعات، فهو باقي يأتي من عناصر توجد في بعض الأحيان فوق الخط كما قد تكون تحت الخط و هي عناصر تعد مصادرها أقل ثقة، و عموما ما توضع فوق الخط.

التفرقة الأساسية في الواقع هي بين ميزان العمليات الجارية و ميزان العمليات الرأسمالية.

أولا: حساب العمليات الجارية: ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها

التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بزيادته أو نقصانه، لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل، وينقسم هذا الحساب بدوره إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجاري وحساب التحويلات.¹

1- الميزان التجاري: و هو يضم الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات وعمليات السمسرة

الدولية *Courtage international* (شراء و بيع السلع التي لا تجتاز الحدود الوطنية (مثل شراء سلع من طرف متعاملين جزائريين من فرنسا لإعادة بيعها في دول افريقية). و يتعلق الأمر هنا بالميزان التجاري بالمعنى الدقيق، و يقسم بدوره إلى فرعين هما²:

أ- حساب التجارة المنظورة: ويتضمن صادرات و واردات السلع الملموسة خلال الفترة محل

الحساب، و هو الفرق بين الصادرات وقيمة الواردات، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.

¹-زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص102.

².www. http://www. search&sclient.dz. شوهده يوم: 2012-04-27

ب- حساب التجارة غير المنظورة: ويتضمن صادرات وواردات السلع غير الملموسة خلال الفترة محل الحساب، وهو الفرق بين صادرات الدولة من الخدمات ناقصا واردات الدولة من الخدمات، وسمي أيضا ميزان التجارة غير المنظورة.

من أهم ما تشمل عليه هذه المعاملات ما يلي:¹

- **خدمات النقل:** وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى مقيمين (مدين). وتشتمل أيضا على أجور شحن البضائع وثمان تذاكر السفر وبنود أخرى مثل رسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن و الطائرات و تموينها بالوقود... إلخ.

- **التأمين:** ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع التأمين (نقل بضائع، حياة، حوادث...) بما في ذلك إعادة التأمين.

- **الرحلات إلى الخارج:** وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي لمصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتمادا على ما قد تقدمه من أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.

- **الدخول من الاستثمارات الخارجية:** وتشمل العائد الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة (فوائد وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية... إلخ) أو أرباح أسهم أو فوائد قروض أو سندات.

- **العمليات الحكومية:** وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف قوات في نطاق اتفاقية الدفاع المشترك) أو غير العسكرية (المساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائد القروض العامة، مصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها... إلخ).

¹ - محمود يونس: مرجع سابق. ص 174.

- الخدمات الأخرى: وتشتمل على بنود مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)،
العمولات التجارية، مدفوعات البريد والهاتف، والتلغراف والتلكس، الدعاية، إيجار الأفلام، عوائد عن الحقوق
الأدبية... الخ.

2 - حساب التحويلات من جانب واحد: وهذه تأتي في مرتبة تقل من حيث الأهمية لدى
معظم الدول، حيث أن الأساس في تعامل هذه الدول في الغالب يقوم على أساس حركة السلع والخدمات فيما
بينها، وأن ما يتم من تحويلات ومدفوعات من جانب واحد أقل أهمية في ذلك، ومثلها الإعانات والمنح
والمساعدات التي تقدم من جهات في دولة إلى أخرى، وتعامل كما يلي:
- تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد، والتي تتلقاها دولة معينة من دول العالم الخارجي في
الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها تمثل في هذه الحالة حقا للدولة تجاه الدول الأخرى،¹ ويكون
حساب التحويلات من جانب واحد مدينا بقيمة هذه التحويلات أو المدفوعات التي تتم لصالح الدولة من
العالم الخارجي.

- تسجل كافة التحويلات والمدفوعات من جانب واحد، والتي تقدمها الدولة المعينة إلى العالم الخارجي في
الجانب المدين من ميزان المدفوعات، باعتبار أن الدولة عليها دفعها للعالم الخارجي، وبالتالي فهي تمثل ديون
عليها للعالم الخارجي، في حين تسجل قيمتها في الجانب الدائن من حساب التحويلات أو المدفوعات من
جانب واحد.²

ثانيا: حساب العمليات الرأسمالية: يسجل في هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان
على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه
الدول. وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنة والمديونية للدولة.
وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين هما: حساب رأس المال الطويل الأجل وحساب رأس
المال القصير الأجل.

¹ - فليح حسن خلف: التمويل الدولي ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2004، ص:104.

² - مرجع نفسه، ص:104.

1 _ حساب رأس المال الطويل الأجل: تدرج في حساب رأس المال الطويل الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة للأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام.¹

يشتمل هذا الحساب على ما يلي:

- **الاستثمارات المباشرة:** ويقصد بها الاستثمارات في مشروعات تقع في دولة معينة، ولكنها من الناحية الفعلية تقع تحت إشراف أشخاص يقيمون في دولة أخرى. بمعنى آخر، فإن هذه المشروعات ليست إلا فروعاً لمؤسسات أجنبية، وهذه الاستثمارات بطبيعتها طويلة الأجل.
- **حركات رؤوس الأموال طيلة الأجل:** وتشمل القروض التي تزيد مدتها عن سنة وكذلك العمليات المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية (عند إصدارها).²

2 _ حساب رأس المال قصير الأجل: ويطلق عليه أحياناً الحساب النقدي، فيشمل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج، وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته، وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم والتي لا يزيد أجلها عن عام واحد. وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أشياء أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة أي إمكانية تحولها إلى الشكل النقدي بسرعة.

يشتمل هذا الحساب على:

- **حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل:** وتشمل القروض أو السلفيات التي تقل مدتها عن سنة مثل القروض التجارية قصيرة الأجل والمديونية للبنوك (في جانب الخصوم)، والإيداعات في البنوك الأجنبية وتداول الأسهم والسندات الأجنبية (في جانب الأصول).

¹- زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص 103.

² محمود يونس: مرجع سابق، ص 168.

- معاملات رأس المال المتعلقة بالقطاع النقدي: ويقصد بها المعاملات التي تباشرها هيئات رسمية مثل المؤسسات النقدية والبنك المركزي، والعمليات التي تقوم بها المؤسسات المصرفية وجميع الهيئات المصرح لها بالتعامل في المصرف الأجنبي في الدول التي تأخذ بنظام الرقابة على الصرف.¹
- هذه المعاملات ينبغي أن تكون واضحة تماما، إذ أن التغير في أصول وخصوم المؤسسات التي يضمها هذا القطاع تلعب دورا أساسيا في تسوية المعاملات الدولية ويمكن التمييز بين مجموعتين من المؤسسات:
- 1 - المؤسسات النقدية الخاصة: مثل بنود الودائع والمؤسسات المماثلة.
- 2 - المؤسسات النقدية المركزية: مثل البنك المركزي، وهذه المؤسسات تمثل السلطات النقدية للدولة ويكون لديها الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية، كما أنها تتدخل في سوق الصرف وتصدر النقد القانوني أو الاحتياطي لبنوك الودائع.
- يمكن تحديد أصول وخصوم هاتين المجموعتين من المؤسسات اتجاه الخارج من الآتي:

1 _ رأس المال طويل الأجل: ويتمثل في:

- القروض الحكومية والمصرفية طويلة الأجل؛
- الديون على صندوق النقد، مثل حصة الدولة في رأس مال الصندوق سواء من الذهب أو من النقد المحلي، أو القروض الممنوحة له بالعملة الوطنية، وهذا البند لا يوجد إلا بالنسبة للمؤسسات النقدية المركزية؛
- التعامل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛
- _ الأصول الحكومية مثل أذونات الخزانة والسندات التي تصدرها الحكومات، وهي صكوك طويلة الأجل.

2_ رأس المال قصير الأجل: ويتمثل في:

* التغيرات الطارئة على الالتزامات مثل:

- أرصدة الخارج من العملة المحلية؛
- الودائع الأجنبية في بنوك محلية؛

¹ - مرجع نفسه، ص 168_169.

- أذونات الخزنة العامة المتداولة؛
 - القروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية؛
 - * التغييرات الطارئة على الأصول مثل:
 - الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاقيات الدفع الدولية؛
 - القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك للخارج؛
 - أرصدة القطاع الرسمي والبنوك، من الصرف الأجنبي (عملات، ودائع، أذون... الخ)
- 3- الذهب النقدي:** وهو الذهب الموجود في حوزة المؤسسات النقدية، الهيئات الرسمية والبنوك، والمخصص لأغراض نقدية.

ثالثاً: حساب السهو والخطأ:

قد يحدث ألا تكون القيمة التي يحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماماً للقيمة التي يحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات وبالطبع فإن مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الأقل في الميزان سواء كان المدين أو الدائن، وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتمل¹.

تستخدم هذه الفقرة أيضاً في الحالات التالية:

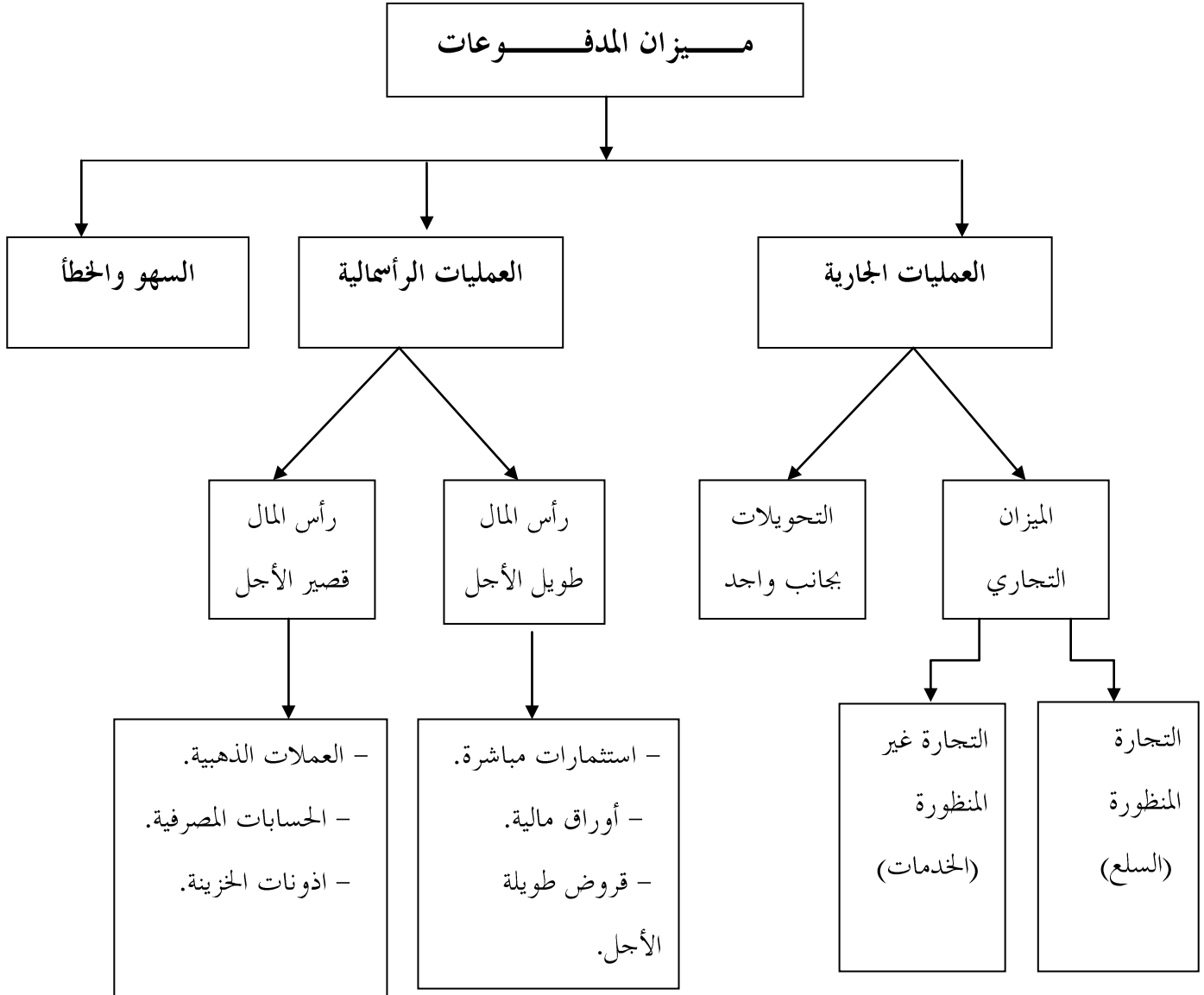
__ الخطأ في تقسيم السلع و الخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار صرف العملات؛

__ قد تؤدي ضرورات الأمن القومي للبلد إلى عدم الإفصاح عن مشترياته العسكرية من

أسلحة و عتاد. إدراجها بفقرة السهو و الخطأ.

¹ - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ص 104-105.

الشكل رقم (2-03) : هيكل ميزان المدفوعات.



كما سبق ذكره فإن من الممكن أن يتخذ ميزان المدفوعات أشكالاً عديدة من بينها، ما يأتي:

الشكل رقم (2-04) : الشكل الأول (للتصنيف) "ميزان المدفوعات"

ميزان رأس المال والذهب النقدي	ميزان المعاملات الجارية
هـ _ تحويلات رأسمالية.	أ _ سلع.
و _ رأس مال طويل الأجل.	ب _ خدمات.
ز _ رأس مال قصير الأجل.	ج _ عائد الاستثمارات الخارجية.
ي _ ذهب نقدي.	د _ التحويلات الخارجية.
صافي ميزان رأس المال والذهب النقدي.	صافي ميزان العمليات الجارية الجاري

المصدر: حسن فليح خلف، مرجع سابق، ص: 107.

الشكل رقم (2-05) : الشكل الثاني (للتصنيف) "ميزان المدفوعات"

ميزان التحويل الرسمي الموازن	ميزان العمليات المستقلة
1 _ هبات رسمية.	1 _ سلع.
2 _ قروض رسمية طيلة الأجل للمؤسسات الرسمية ومصادرة الأوراق المالية المحررة بالقطع الأجنبي.	2 _ خدمات ونفقات نقل خاصة.
3 _ رؤوس أموال قصيرة الأجل بما فيها من اتفاقيات الدفع وحقوق السحب وقروض أخرى.	3 _ عائد الاستثمارات.
4 _ الذهب النقدي.	4 _ رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل.
	5 _ رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل.
	6 _ تحويل رسمي خاص.
صافي ميزان التحويل الرسمي الموازن.	صافي ميزان العمليات المستقلة.

المصدر: فليح حسن خلف، مرجع نفسه، ص: 107.

الشكل رقم (2-06): ميزان المدفوعات حسب تصنيف صندوق النقد الدولي

ميزان السلع والخدمات والتحويلات	ميزان حركات رؤوس الأموال والذهب النقدي	
أ_ السلع والخدمات.	ج- رؤوس الأموال والذهب النقدي.	
1-السلع.	1-رؤوس أموال خاصة طويلة الأجل (من دون رؤوس أموال المؤسسات النقدية)	
- الصادرات.	2-رؤوس أموال خاصة قصيرة الأجل (من دون رؤوس أموال المؤسسات النقدية).	
-الواردات.	3-المصالح الرسمية المثقلة.	
2-الذهب(غير النقدي).	4-الحكومة المركزية.	
3-خدمات النقل والتأمين على الطرق الدولية وخدمات أخرى نقل المسافرين ومرافئ وسفريات وسياحة.	5-المؤسسات النقدية المركزية.	
4-عوائد رأس المال	6-باقي المؤسسات النقدية.	
5-عمليات حكومية (لم تذكر في موضع آخر)		
6-عمليات عسكرية		
7-عمليات غير عسكرية		
ب- التحويل من طرف واحد.		
8_ التحويل الخاصة.		
9-التحويلات الحكومية.		
صافي ميزان السلع والخدمات والتحويلات.		صافي ميزان حركة رؤوس الأموال والذهب النقدي.

المصدر: فليح حسن خلف: نفس المرجع، ص 108.

مما يلاحظ، أن الأشكال التي يتم بموجبها تصنيف ميزان المدفوعات لا تختلف من حيث الجوهر كثيرا، إذ يتم فيها دمج أو فصل بعض الفقرات، بحيث تصبح أقل أو أكثر تفصيلا، إلا أنها تبقى محافظة على جوهر ما تضمنه من فقرات.¹

المطلب الثالث: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:²

- 1 _ إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و المنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف ، و مستوى الأسعار والتكاليف إلخ؛
- 2 _ إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية و يبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع سلع التبادل ، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة و معرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية؛
- 3 _ يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع ، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي و الجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية ، و لذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك و المؤسسات و الأشخاص ضمن مجالات التمويل و التجارة الخارجية؛

¹ - فليح حسن خلف: مرجع نفسه، ص: 109 .

² شوهده يوم: 27-04-2012. <http://www.search&sclient.dz>

4 _ إن المعاملات الاقتصادية التي تربط البلد مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الدولي و بذلك فهي تقيس الموقف الدولي للقطر.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر التوازن الحسابي في ميزان المدفوعات أمر بديهي نظرا للعمل بفكرة القيد المزدوج، إلا أن التوازن الحسابي ليس له دلالة اقتصادية، وقد يخفي هذا التوازن ضعفا في الاقتصاد الداخلي للدولة، ومعروف أن ميزان المدفوعات يشمل على نوعين من المعاملات إحدهما تؤدي إلى زيادة في رصيد الدولة، أما الأخرى فتؤدي إلى نقص في رصيد الدولة لأنها عبارة عن مدفوعات للخارج، وعدم التوازن بين هذه المعاملات تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات.

قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب على النحو التالي: المطلب الأول تناولنا فيه أوضاع ميزان المدفوعات، أما المطلب الثاني نعرض فيه أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات، وتناولنا في المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: أوضاع ميزان المدفوعات

سنتناول في هذا المطلب مختلف الحالات وأوضاع ميزان المدفوعات، تشير حالات ميزان المدفوعات في أي دولة إلى أن الرصيد النهائي من البنود المستقلة أي قبل إجراء التسوية لن يخرج عن حالة من الحالات التالية:

الفرع الأول: حالة التوازن في ميزان المدفوعات : وهنا لا توجد مشكلة وتكون السياسات المنفذة قد نفذت بفعالية ونجاح، والأداء الاقتصادي كان يتسم بالكفاءة، وحدث بالتالي تحقيق هدف التوازن مع

العالم الخارجي، أو هدف التوازن الخارجي الذي من الضروري أن يكون في هذه الحالة متوافقا مع التوازن الداخلي للاقتصاد القومي.¹

تجدر الإشارة إلى أن حالة التوازن في ميزان المدفوعات تنعدم فيها بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر.

الفرع الثاني: حالة الفائض في ميزان المدفوعات: وهنا يكون الرصيد بالموجب، أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات للعالم الخارجي وفي هذه الحالة تكون بنود الموازنة سالبة أو مدينة، والأهم أن حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن أن السياسة التجارية المتبعة والسياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي، وحالة الفائض في ميزان المدفوعات هي حالة غير مرغوب فيها وخاصة الفائض المطرد في ميزان المدفوعات نظرا لما يتضمنه ذلك من تخلي البلد صاحبة الفائض باطراد عن جزء من مواردها الحقيقية التي كان يمكن استخدامها في إنتاج حاجات أفرادها.² مقابل تراكم الأرصدة النقدية، وهي تعني مستوى معيشة أقل ومستوى رفاهية اقتصادية أقل مما كان يمكن أن يحدث لو لم يكن هناك فائض، وبالتالي يكون أفضل لهذه الدولة ألا تحرم نفسها من مستوى معيشة أعلى، خاصة وأن الفائض في كل الأحوال حتى تزداد مستويات المعيشة في بلد الفائض، لأن الفائض تعني وجود أموال معطلة بلا استثمار، وقد يتم التخلص من الفائض بمنح القروض للدول الأخرى مقابل سعر الفائدة كعائد على الاستثمار، أو منح إعانات ودعم وتبرعات هذا في الأجل القصير والأهم العلاج في الأجل الطويل.

الفرع الثالث: حالة العجز في ميزان المدفوعات: يشمل ميزان المدفوعات على نوعين من المعاملات أولهما تمثل بنود، إضافة حيث تؤدي إلى زيادة الإيرادات للدولة، وثانيهما تمثل بنود نقص لأنها ينجم عن المدفوعات الخارجية والخلل الحاصل في الميزان هو حالة عدم التوازن بين هذين البندين، سواء بصفة عجز أو فائض ومن الواضح أن الفائض ينطوي عللا صافي تدفق من الخارج، في حين ينطوي العجز على تدفق للخارج.

¹ - عبد المجيد عبد المطلب: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص: 161.

² - مرجع نفسه، ص: 162.

هنا يكون الرصيد بالسالب، أي أن المتحصلات، ومعنى آخر فإن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، أو هنا تكون بنود الموازنة موجبة أو دائنة، والأهم أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تعلن أن السياسات الاقتصادية لم تنجح في تحقيق هدف التوازن مع العالم الخارجي، وحالة العجز هي أخطر بكثير من حالة الفائض، وهي الحالة الأكثر حدوثاً في كثير من دول العالم فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تعيش في مستوى معيشي أعلى مما تستحق، فهي تستورد سلعا وخدمات أكبر مما تسمح به قدراتها، وتزداد بذلك مديونيتها اتجاه العلم الخارجي بكل ما تحمله من آثار سلبية ومخاطر، بل إن العجز يعني أن الطلب على عملات الدول المصدرة يزداد وعرض العملات الوطنية يزداد مما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمة العملة الوطنية، وما يسببه ذلك من آثار سلبية عديدة، ناهيك عن أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الوطني، وزيادة البطالة.¹

المطلب الثاني: أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات:

هناك مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات وهي:

الفرع الأول: التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: وذلك لوجود علاقة وثيقة بين ميزان

المدفوعات وسعر الصرف المعتمد لدى ذلك القطر.

فإذا كان سعر الصرف لعملة قطر ما أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار

سلع القطر ذاته من وجهة نظر الأقطار الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على تلك السلع

وبالتالي حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب

إذ سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الاستيراد مما يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاته

أيضا على أن الآثار المترتبة على تحديد سعر عملة القطر على موقف ميزان مدفوعاته تختلف عما إذا كان الميزان

في حالة عجز أو فائض، إذا غالبا ما تؤدي حالة العجز في الميزان إلى بروز ضغوط تضخمية والتي تقود

اختلالات مستمرة في ميزان المدفوعات.

¹ - مرجع نفسه، ص: 163.

الفرع الثاني: التضخم المحلي: إذا كان الاقتصاد القومي يعاني ضغوطات تضخمية فإنه ينشأ عجز

باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات، وامتصاص السلع المتاحة للتصدير هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحويل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بديلاتها من المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا.¹

تحويل الطلب الأجنبي إلى سلع الدولة المنافسة أو البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة، حيث يصبح

سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا والنتيجة هي عجز باستمرار في الحساب الجاري، وتبعاً لذلك في ميزان المدفوعات فإن تفشي التضخم في الاقتصاد القومي كفيل بأن يولد عجزاً مستمراً فيه لأنه يشجع الاستيراد ويعيق التصدير، وينشأ الأثر المبدئي من الزيادة في الدخول النقدية (أثر الدخل) ومن الارتفاع في الأسعار في الدولة المنافسة أو المستوردة (أثر الثمن).²

الفرع الثالث: تدهور الميزة النسبية: قد ينشأ الاختلال بميزان المدفوعات ببطء على مدى فترة طويلة

الأجل نسبياً من الزمن نتيجة لحدوث تغيرات غير متكافئة في عرض عناصر الإنتاج، أو في المعرفة التكنولوجية فيؤثران على الميزة النسبية التي تتمتع بها بعض السلع التصديرية، وبالتالي التأثير على توازن ميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: أسباب هيكلية: هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل

التجارة الخارجية (سواء الصادرات والواردات) إضافة إلى هيكل الناتج المحلي، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأقطار النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتماداً على سلعة أو سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية كالنفط مثلاً) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة بمرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية، وتعتمد هذه المرونة على العديد من العوامل لعل من أبرزها هي درجة الاحلال الصناعي لصادرات الاقطار النامية وهو الاتجاه المميز لحركة التجارة العالمية في الوقت الحاضر، كما هو في السابق، والنتيجة هي حدوث اختلالات هيكلية هي الأخرى في موازين مدفوعات تلك الأقطار.

¹ - عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 122.

² - مرجع نفسه، ص: 122.

الفرع الخامس: أسباب دورية: هي أسباب تتعلق بالتغيرات الدورية التي تمر بها الأقطار المتقدمة عادة، ويقصد بها التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي لتلك الاقطار وتدعى بالدورات التجارية، مثل حالات الرخاء والركود التي تحصل دوريا، فهذه الدورات لا تحدث في نفس الوقت في جميع الاقطار المختلفة، وانما تتفاوت في اوقات بدايتها وكذلك من حيث حدتها.¹

الفرع السادس: الضروف الطارئة: أي قد تحصل أسباب عرضية (اضافة إلى المشار إليها أعلاه) بحيث تؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات القطر كما في حالة حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضان أو الجفاف أو في حالة تدهور البيئة السياسية كالأضراب مثلا، فمثل هذه الحالات ستؤثر حتما على صادرات القطر المعني، وما يترتب عليه من انخفاض في حصيلة هذه الصادرات من النقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى الخارج مما يسبب حدوث عجز في ميزان المدفوعات.²

المطلب الثالث: أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

الفرع الأول: الاختلال العارض أو العشوائي: هذا النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن لاقتصادي الخارجي، ونتيجة للظروف الطارئة مثل الكوارث الطبيعية، الزلازل أو الحروب ويتصف هذا النوع من الاختلال بطبيعته الوقتية حيث يزول مع زوال الأسباب المؤدية إليه.

الفرع الثاني: الاختلال الموسمي: وهو النوع من التقلبات القصيرة الأجل التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية أقل من سنة، ومثال على ذلك تصدير المحاصيل الزراعية وهذا النوع من الاختلال يتم إزالته على مدار السنة، حيث أن زيادة صادرات في فترة معينة يمكنها تعويض النقصان في فترة أخرى من السنة.

الفرع الثالث: الاختلال الدوري: وهو ذلك النوع من الاختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها اقتصاديات السوق، وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى دولة الأخرى،

¹ - فليح حسن خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 263.

² - زينب حسين عوض الله: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الأمل، بيروت، 1999، ص 101.

ومعنى ذلك أن الرخاء الاقتصادي الذي يشهده إحدى الدول اقتصاديات السوق، تزيد من مستوى التشغيل وحجم الدخل القومي.¹

وبالتالي زيادة الإنفاق يرافقه زيادة في الطلب الكلي وعندئذ تزيد وارداته بالمقابل، مثلاً الدول النامية لم تبدأ بعد في هذه الحالة أي لم يزداد طلبها على منتجات القطر المذكور، وهكذا يحدث عجز في ميزان المدفوعات لهذا القطر، بمقابل حدوث فائض محتمل لدى موازين المدفوعات مثل هذه الدول المتخلفة، وبالتالي إحداث آثار متفاوتة على موازين مدفوعات مختلفة للدول.

الفرع الرابع: الاختلال الهيكلي: وهو النوع من الاختلال الذي يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال يظل طاغياً على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغيير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي، ويمكن إرجاع هذا النوع من الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات إلى أحد العوامل التالية:

- التغيير في هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب البعض الآخر، ومثال على ذلك التحول الطلب الدولي من الفحم إلى البترول؛

- التغييرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي بالتالي إلى اختلاف المزايا النسبية المكتسبة بين الدول، فالتطورات التكنولوجية من شأنها أن تؤدي إلى اكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات؛

- ارتفاع مستويات الدخل لإحدى الدول كما هو الحادث في الدول الأعضاء في منظمة الأوبك الأمر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات، وهذا يؤدي بدوره إلى إحداث اختلال في ميزان المدفوعات؛

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم "الكتاب الأول"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994، ص ص 365-386.

- حدوث تغير في الأصول التي تمتلكها إحدى الدول في العالم الخارجي الأمر الذي يصاحبه تغير العائد الذي تحصل عليه الدولة من العالم الخارجي.

المبحث الثالث: علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

إن حدوث اختلال في ميزان المدفوعات لدولة ما يمكن تعويضه بكفالة التوازن الحسابي، عن طريق عمليات الموازنة التي تتحقق من انتقالات الذهب والعملات الأجنبية أو رأس المال قصير الأجل، لكن في ظل نظام النقد الحالي الدول ليست على استعداد لقبول وسائل الموازنة التي يقضي بها هذا النظام، فهي تعمل على تجميد وسائل العلاج، أو التقليل من آثارها، مما ينتج عنه استمرار الاختلال، وخاصة العجز لمدة أطول.

وسنعرض في هذا المبحث أهم الطرق التبعة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال:

المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق.

المطلب الثاني: تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تسوية ميزان المدفوعات بالاعتماد على آلية السوق

قدم لنا الفكر الاقتصادي تصورين مختلفين، التصور التقليدي الذي يرى أن توازن ميزان المدفوعات يتم نتيجة لحركة الأثمان في الداخل والخارج، أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن ادخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

ترتبط هذه الطريقة بمراحل مختلفة مر بها النظام النقدي الدولي وهي على أربعة أشكال :

الفرع الأول: آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية:

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج والأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد.

تقوم على الفرضيات التالية:

— ثبات أسعار الصرف؛

— حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس؛

— حيادية النقود بحيث لا تؤثر على المتغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع؛

— مرونة أسعار الصادرات والواردات؛

— مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل في أعلى مستوياته؛

— مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج؛

تنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب،¹ إضافة إلى كون أن

أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار، فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطيات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض لتسويته، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطياتها الدولية.

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة مما يؤدي إلى انخفاض حجمها وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطيات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز، وبالتالي ينقص مستوى احتياطياتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية ينخفض هو الآخر مولدا انخفاضاً في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات مما يؤدي بالميزان إلى الميل للتوازن.

يميز التقليديون والتقليديون الجدد بين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.

¹ - عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجد لاوي للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 1999، ص: 118.

تقييم النظرية :

واجهت هذه النظرية عدة انتقادات رغم أهمية التحليلات التي قدمها التقليديون أهمها:

- الاستناد إلى نظرية الكمية للنقود التي لا تفسر الحركات الداخلية للأسعار بطريقة مقبولة.
- تفترض هذه النظرية تقبل الحكومات أن تؤدي تغيرات الأثمان دورها دون أن تقيّد ذلك منذ البداية باتباع سياسة نقدية من شأنها تعويض أو تعقيم تقلبات النقود والأثمان الناتجة عن حركة ميزان المدفوعات، ولكن الحكومات غالباً ما تتردد في قبول نتائج الانكماش على الأثمان والبطالة مما يجعل جهاز الثمن قليل الفعالية في تصحيح العجز الخارجي، ومن ثم قلما ينجح التوازن التلقائي عن طريق حركات الأثمان في الوقت الحاضر.¹
- إهمالها لحركات الذهب والعملات الأجنبية ورؤوس الأموال التي ترجع لأسباب أخرى بخلاف تغيرات ميزان المدفوعات؛
- لا توضح هذه النظرية إمكانية تغير الدخل، فالتغيرات في الأسعار لا تؤثر منفردة على ميزان المدفوعات إلا في حالة التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية داخل الدولة؛
- تفترض نظرية التوازن عن طريق حركة الأثمان مرونة عالية للأسعار الداخلية في حين الأمر على خلاف ذلك في الحياة العملية؛²
- حتى إذا كانت الأسعار مرنة، فهذا غير كاف لتعيد التغيرات في الأسعار التوازن إلى ميزان المدفوعات، بل يجب أن يكون الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية والطلب المحلي على الواردات الأجنبية مرناً كي تحدث تغيرات في الأسعار الداخلية التعديلات الكفيلة بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: آلية التسوية في النظرية الكيترية:

مضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال.

تعتمد النظرية الكيترية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة

¹ - زينب حسين عوض الله: مرجع سابق ص: 109.

² - مرجع نفسه ص: 110.

الخارجية، فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد، وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية:

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط.

(وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين مقدار التغير في الواردات، زيادة أو نقصاناً، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان. فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تحقق عن طريق تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى، وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وميزان المدفوعات).¹

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني. بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني. بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحاً بمضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال.

تقييم النظرية:

لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغير الإنفاق وتغير الدخل تلعب دوراً أساسياً في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائياً بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزء من الزيادة التي حدثت في الدخل؛

¹ - عرفات تقي الحسيني: مرجع سابق، ص 119.

تعتمد على التحليل الساكن، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كيتز وجودها.

مما سبق نستنتج أن كلا من تغيرات الدخل والأثمان إنما تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدول، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به، كما أن دور التجارة الخارجية في زيادة الدخل القومي عن طريق المضاعف، إنما ينصرف إلى التحليل الساكن، ولا يأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، وبالتالي لا يهتم بالآثار المترتبة في الفترات اللاحقة ولا بالأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة.¹

الفرع الثالث: آليّة التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية:

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الائتمان لا تأخذ بالحسبان أثر التدفقات المالية، ومع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقاً من حالة التوازن في دولة ما لا بد من أخذ مسألتين في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تغير تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير، أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية معوضة في التدفقات المالية.

التغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات التي رأيناها سابقاً.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى ارتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضاً، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض مسببة في ذلك انخفاضاً في معدلات الفائدة، وبالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد ومن ثم الإسهام في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات. أما العجز في الميزان فيؤدي إلى انخفاض السيولة ثم انخفاض عرض رؤوس الأموال وبالتالي ارتفاع معدلات الفائدة مما سبب دخولاً لرؤوس الأموال اتجاه البلد صاحب العجز، وبهذا يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.

¹ - زينب حسين عوض الله: مرجع سابق ص: 116.

الفرع الرابع: طريقة المرونات :

تعتمد النظرية الكيترية والكلاسيكية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات مع ثبات سعر الصرف الذي قلما يوجد في الوقت الحاضر مع انتشار نظم الصرف القائمة على التعويم بعد انهيار نظام القيمة المعادلة سنة 1971.

لهذا الغرض استخدمت طريقة المرونات و التي تعتمد على التغيرات المترتبة على تغيير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراءات تخفيض قيمة العملة و الذي يؤثر على المركز التجاري للبلد المعني من خلال زيادة الصادرات و بالتالي التأثير على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه و من ثم التأثير على وضع ميزان المدفوعات ، لكن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية قد لا تؤدي هدفها للأسباب التالية:¹

1) نجاح عملية تخفيض قيمة العملة المحلية سيتوقف في المقال الأول على مرونة الطلب على صادرات البلد واستيراداته ؛

2) كذلك فإن آثار عملية التخفيض على قيمة العملة ستعتمد على معطيات مهمة للاقتصاد المعني و خاصة مدى القدرة الاستيعابية له (درجة التوظيف) حيث أن لكل من هذه الأوضاع آثارها المختلفة على حالة ميزان المدفوعات .

أولا: مشكلة المرونات : فبالرغم من العلاقات الديناميكية بين عملية تخفيض قيمة العملة و معالجة العجز في ميزان المدفوعات فأن هناك عوامل خارجية من شأنها التأثير على فعالية سياسة التخفيض متمثلة بطبيعة مرونات

¹ - محمد العربي شاكر: محاضرات في الاقتصاد الكلي العميق، لطلبة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، الجزائر، 2003، ص 117.

الطلب على صادرات واستيراد البلد المعني أي بناء على مستوى سيلان كل من منحني عرض الصرف الأجنبي و الطلب عليه ، حيث أن تخفيض قيمة العملة يترتب عليه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية و ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية، و هكذا إذا كان رد فعل المشترون للتغير في الأسعار كبيرا فإن الأجانب يشترون الكثير من سلع التصدير عندما تنخفض أسعارها ، بينما سيشتري المواطنون القليل من سلع الاستيراد عندما ترتفع أسعارها ، أما إذا كان رد فعل المشترون للتغير في الأسعار صغيرا فإن الأجانب لن يزيدوا كثيرا من مشترياتهم من سلع التصدير بالرغم من انخفاض أسعارها كما أن المواطنين لن يقللوا من مشترياتهم من سلع الاستيراد بالرغم من ارتفاع أسعارها ، و هكذا فإن الكثير يتوقف عن حالة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ، و الطلب على الواردات كما أنه يتوقف على مرونة عرض كل من الصادرات و الواردات.¹

فمثلا التخفيض الضخم في قيمة العملة قد لا يكون ممكناً لأنه سيكون تضخماً بدرجة غير مقبولة و بالتالي نستنتج أنه ليس بالضروري أن تؤدي عملية تخفيض العملة إلى تصحيح العجز في ميزان المدفوعات نظراً لمشكلة المرونات، أما كيف يتم حل هذه المشكلة ؟ والجواب هو بتوفر شرط مارشال ليتر حيث توصل إلى أن الاقتصاديات التي تقدم شرط ضروري لتحقيق النتيجة المطلوبة من جراء التخفيض في قيمة العملة وهي :

1) تجانس كل من الصادرات على حدا والاستيراد على حدا؛

2) التوظيف الكامل في الاقتصاد؛

¹ - مرجع نفسه، ص 118.

3) أن تكون عرض كل من الصادرات والإستيرادات لا نهائية وقد اعتمد الشرط المذكور على معادلة رئيسية تفيد بأن مجموع الطلب على صادرات البلد و الطلب على وارداته لا بد أن تكون أكبر من الواحد الصحيح أي:

$$x-m > 1$$

حيث : X : هو مرونة الطلب على الصادرات .

m : هو مرونة الطلب على الواردات .

ثانيا: مشكلة الاستيعاب : لقد عرف البروفيسور ألكسندر الاستيعاب بأنه مجموع عناصر الطلب (الإنفاق الحكومي G و الاستهلاكي C و الاستثماري I) من خلال معادلة الدخل القومي في التحليل الكيتري الاقتصاد متفتح على العالم الخارجي فأخذ الصورة التالية :

$$\text{الدخل القومي} = \text{الاستيعاب} + \text{الصادرات} - \text{الواردات} .$$

طبقا لهذه المعادلة فإن موقف ميزان المدفوعات $X - m$ سيعتمد على الدخل و الطاقة الاستيعابية .

$$\text{أي : الصادرات} - \text{الواردات} = \text{الدخل القومي} - \text{الاستيعاب} .$$

من الصورة الأخيرة للمعادلة يمكننا إرجاع العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن العجز في الحساب الجاري إلى زيادة الاستيعاب أو عناصر الإنفاق عن قيمة الناتج أو الدخل القومي مع أهمية علاقة كله بمستوى التوظيف ففي حالة التوظيف الكامل عند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات و لكن لأن الاقتصاد في حالة توظيف كامل ، فإنه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج و بالتالي التصدير ما لم يتم تخفيض العاملين من بقية القطاعات و هو ما يعني زيادة الإنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية ، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة ، و النتيجة أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظيف الكامل لا

يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسن موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وإن حدث فهو لفترة قصيرة لا يعتد بها .

أما في حالة وجود بطالة فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي للمنتجات المحلية وهكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه .

* من كل ما سبق نستنتج أن تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في المدفوعات لا بد من توافر شرطين في آن واحد :

$$1) \quad m - x > 1$$

2) أن يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى تخفيض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد و بالإمكان ضمان ذلك من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تخفض الطلب الكلي أي تخفيض الإنفاق .

المطلب الثاني: تدخل الدولة وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات.

حسب كل ما ذكر لم تتدخل الدولة في إعادة تسويقي ميزان المدفوعات وذلك للاعتماد على آلية السوق المستمدة إلى حرية التجارة تصديراً و استيراداً وعدم وضع قيود تحد أو تقيد هذه الحرية ولكن يحدث كثيراً ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها لإعادة التوازن وذلك من خلال السماح بتغيرات في مستوى الأسعار والدخل الوطني وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار و استقرار الدخل الوطني عند مستوى العاملة الكاملة وهي السياسة التي تضعها الدولة في مقام الأول بالنسبة للتوازن الاقتصادي الخارجي وهنا يمكن أن تتدخل الدولة بصورة مباشرة بهدف تسوية الخلل وتجنباً لاستمراره من ناحية وللحد من آثاره الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى ففي حالة العجز في ميزان العمليات الجارية فالدولة تأخذ إجراءات لحماية السوق الوطني أو دعم القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية في الداخل و الخارج ، كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو القيود الكمية للحد من الاستيراد وهذا ما يؤدي إلى تسوية العجز في حساب

العمليات التجارية ومن تسوية العجز في ميزان المدفوعات.

كما بإمكانها التدخل بطريقة غير مباشرة مثل دعم المنتجات الوطنية بتقديم إعانات للمصدرين وتخفيض قيمة العملة الوطنية الذي يجعل المنتجات الوطنية أكثر تنافسية نظراً لانخفاض سعرها مقارنة بالمنتجات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات¹.

الأدوات المستعملة من قبل الدولة لتسوية الميزان:

أولاً: السياسة الحولة للإنفاق :

تشير السياسة إلى تغيير سعر الصرف (أي تخفيض أو رفع قيمة العملة) فتخفيض قيمة العملة يحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية ويمكن أن يستخدم لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات ولكنه أيضاً يزيد الإنتاج المحلي وهذا يؤدي إلى ارتفاع في الواردات الذي يجيد جزءاً من التحسن الأصلي في الحساب الجاري رفع قيمة العملة يحول الإنفاق من منتجات محلية إلى أجنبية ويمكن أن يستخدم لتصحيح الفائض في ميزان المدفوعات وهذا أيضاً يخفض الإنتاج المحلي وتبعاً لذلك يحفز انخفاض في الواردات الذي يجيد جزءاً في تأشير رفع القيمة.

ثانياً: السياسة المغيرة للإنفاق : وهي تشمل كل من السياسة المالية و النقدية و إن إتباع هذه

السياسات يؤثر على حجم الإنفاق و الدخل القومي ما يؤثر على ميزان المدفوعات.

2_1_ التدخل عن طريق السياسة النقدية:

فأفضل علاج لمحاربة التضخم وتقليل العجز في ميزان المدفوعات هو تخفيض الإنفاق الكلي و السياسة النقدية يمكن أن تساعد في خفض ضغط الطلب وذلك عن طريق التحكم في تكلفة و إتاحة الائتمان ففي أثناء التضخم يقوم البنك برفع تكلفة الاقتراض أو يخفض من قدرة البنوك التجارية على خلف الائتمان هذا سيجعل الاقتراض أكثر تكلفة و بالتالي فإن الطلب على الأموال سينخفض وبالمثل مع انخفاض مقدرتها على خلق الائتمان فإن البنوك سوف تكون أكثر حذراً في سياستها الائتمانية و النتيجة ستكون في انخفاض في حجم

¹ http://www. search&sclient.dz. شوهد يوم: 1012-04-27

الإنفاق و تكون كما يلي :

* زيادة سعر الخصم : أي الذي على أساسه يكون البنك راغبًا في إعادة خصم الأوراق التجارية ارتفاع سعر الخصم يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مقدار الإنفاق الكلي لكن الاقتراض يصبح أكثر كلفة فارتفاع سعر الفائدة يجعل الادخار أكثر جاذبية.

* الطريقة الأخرى: هي الهجوم المباشر على مقدرة تعامل البنك على خلق الائتمان حيث أنه لمصلحة البنوك أن تحتفظ بحد أدنى من الاحتياطات النقدية السائلة وهذا ما سيخفض الإنفاق الاستصلاحي¹ ، فإذا استطاع البنك أن يخفض الاحتياطات النقدية المتاحة فإن مقدرة البنوك على منح القروض ستتناقص لذلك فإن البنوك من مصلحتها تقليل عرض الائتمان ومن بين الطرق المختلفة للتحكم في مقدرة البنوك لخلق الائتمان هي:

1- عملية السوق المفتوحة فإذا أراد البنك المركزي أن يخفض مقدرة البنوك على خلق الائتمان فإنه سيبيع الأوراق المالية إلى الجمهور أو إلى البنك ذاتها وكلا الطريقتين ستؤدي إلى انخفاض مقدار الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية ما يؤدي على خفض عرض الائتمان؛

2- تغيير نسبة الاحتياطي الإلزامي في البلاد التي تكون فيها تعامل البنك مطالبة بأن تحتفظ بحد أدنى من الاحتياطات النقدية بالنسبة إلى حجم ودائعها فإذا أراد البنك خفض الائتمان للبنوك التجارية فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

خلاصة كل هذا أنه بإتباع سياسة نقدية ينخفض عرض النقود مما يرفع أسعار الفائدة المحلية مما يشجع الاستثمار المحلي مما يخفض الدخل القومي من الواردات و بالتالي ينخفض العجز في ميزان المدفوعات ودخول رؤوس الأموال يخفض من الضغط الواقع على احتياطاتها الرسمية من طرف الأجنبي و انخفاض الدخل وعرض النقود بسبب انخفاض الأسعار الداخلية بالمقارنة مع الدول الأخرى ن مما يجعل الإنفاق للمواطنين و الأجانب إلى المنتجات المحلية فتقل الواردات وتزيد الصادرات ، وهذا ما يحسن في ميزان المدفوعات.

¹ - كامل بكري :الاقتصاد الدولي (التجارة الخارجية و التمويل)، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر ، 2002، ص:87.

2_2_ التدخل عن طريق السياسة المالية:

إن جناحي السياسة المالية هما الإيرادات الحكومية و الإنفاق الحكومي وهذه السياسة يمكن أن تساهم في السيطرة على التضخم و تقليل العجز في ميزان المدفوعات إما على طريق خفض الإنفاق الخاص بزيادة الضرائب على القطاع الخاص أو عن طريق إنقاص الإنفاق الحكومي أو مزج كلا العنصرين، الزيادة في الضرائب تخفض من الإنفاق الخاص كالرفع في الضرائب المباشرة على الدخول و الأرباح و هذا ما سيخفض من الدخل الخاص ومنه خفض الإنفاق الاستهلاكي الخاص ، بالإضافة إلى أن زيادة الضرائب على السلع معينة ستخفض مباشرة من الإنفاق عليها ، ولهذا على الحكومة في فترات التضخم أن تكبح إنفاقها و أن تزيد من أسعار الضرائب لخفض الإنفاق الخاص.

الواضح أن الإجراءات النقدية و المالية الانكماشية تحسن من الحساب التجاري في ميزان المدفوعات و ذلك يتحدد بعاملين:

- مدى قدرته على تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات ؛
- انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات ومدى مساهمته في نقص الواردات و زيادة الصادرات و كل هذه الإجراءات لها فعالية في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة.

نشير أخيراً أنه لعلاج اختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه، وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي، ولا حاجة لنا هنا إلى التأكيد على الترابط والتداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة.¹

إذن في المحيط الاقتصادي الدولي هناك ارتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول، وبين فائض البعض الآخر فالعجز في ميزان المدفوعات للدول المختلفة مرتبطة ببعضها البعض، فأى تأثير يمس أحدهما يؤثر في الموازين الأخرى خاصة الدول التي تتميز بارتفاع المبادلات التجارية والمالية فيما بينها، وما لم تتلاقى الأهداف والأساليب قد تصبح إعادة التوازن على المحيط الدولي أمراً مستحيلاً، وهذا ما تفتنت له الدول الصناعية الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، فأصبح يتم تسوية الموازين عن طريق تنسيق دولي من خلال المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، وبعدها ظهرت مجموعة الدول الأكثر تصنيعاً،

¹ - زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص: 199.

التي تضم سبعة دول صناعية أخذت على عاتقها تنسيق السياسات المالية والنقدية واتخاذ إجراءات فعلية خاصة، التي تتعلق بأنشطة أسواق الصرف والإضطرابات التي تمس الأسواق المالية.

إذن المشكلة الدولية هي أولاً وقبل كل شيء محاولة لتنسيق المصالح المتضاربة وتحقيق الارتباط بين تشخيص الاختلال والاهداف والوسائل التي تعيد توازن سيرته الاولى لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي في مجموعه.

خلاصة الفصل الثاني:

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما، بأنه عبارة عن سجل منظم لكافة المعاملات الاقتصادية والمالية الدولية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في بقية دول العام خلال فترة زمنية (عادة سنة)، ويوضح هذا الميزان ما للدولة من حقوق وما عليها من التزامات قبل الخارج، ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي؛ ويحدث الاختلال الاقتصادي في ميزان المدفوعات (العجز أو الفائض) نتيجة الاختلال بين المعاملات التلقائية الدائنة والتعاملات التلقائية المدينة، وتختلف أسباب هذا الاختلال.

إن هذه الوثيقة تسمح بإعلام سلطات البلد بحالة علاقتهما الاقتصادية الدولية، وتمكنها من اتخاذ القرارات الصائبة في ميادين السياسة النقدية، المالية التجارية وكذلك سياسة الصرف، فالبيانات التي يحويها ميزان المدفوعات تظهر القوى المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف العرض والطلب للعملة الأجنبية، إضافة إلى التأثير على السياسة الاقتصادية من خلال الأهمية النسبية للمبادلات مع الدول أو المناطق النقدية المتعامل معها، هذا إلى جانب إمكانية التعرف على قدرة الجهاز الإنتاجي في الوفاء باحتياجات الدولة من سلع وخدمات، كما أنه يعكس كل تغيير في الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على الواردات.

إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشراً لاتخاذ وسائل تصحيحية

لإعادة التوازن.

لقد استقر الفكر التقليدي في هذا المجال على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي، وتحت تأثير أفكار كيتز وجهت الأنظار نحو تغييرات الدخل الوطني لإعادة التوازن، أما التحليل الحديث فبفتح المجال أمام تغييرات الأسعار وتغييرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلاً عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظريات شاملة، لكن هذه التسوية تتم بفرضية عدم وجود عوائق تعيق آلية السوق في إعادة التوازن، لذا تلجأ الدولة إلى التدخل بإعادة التوازن بتطبيق مختلف السياسات المتاحة لها، لأن قوى السوق غير قادرة على إعادة التوازن بسبب عوائق تعرقل عمل آلية السوق.

الفصل الثالث:

دراسة حالة الاقتصاد

الجزائري

2009/1995

تمهيد:

تعد سياسة الصرف من بين السياسات الهامة في صنع السياسات الاقتصادية، خصوصا بعد الموجة العارمة من الإنفتاح التجاري، الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة، ففي الدول المتقدمة التي تتبع نظام الصرف المرن، تعتمد على سياسة سعر الصرف للتصدي لمختلف الصدمات التي تواجهها، بينما استخدمت هذه السياسة في الدول النامية ضمن برامج التكييف الهيكلي التي تتم عادة بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، لاستعادة التوازنات المالية لهذه الدول.

قد تسارعت الاحداث مع حلول عقد الثمانينات مع أزمة المديونية وتدهورت أسعار النفط وكذلك الانهيار المالي العالمي، وفي خضم هذه المتغيرات شهد الاقتصاد الجزائري عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، ونتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي، ولقد بين هذا الوضع بأن المشكل ليس ظرفيا بل هيكليا نتيجة عدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل لهذا الوضع للحد من هذه الاختلالات.

كما أن الفترة الاخيرة عرفت تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة مع ظهور العملة الأوروبية الموحدة اليورو، مما أثر بشكل واضح على الاقتصاد الجزائري وميزان المدفوعات بصفة خاصة نتيجة للميزة التي تتميز بها بنية التجارة الخارجية للجزائر. وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال دراسة آثار تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، أو التقلبات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على ميزان المدفوعات، لذلك قسمنا الدراسة إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: أثر تخفض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات.

المبحث الثالث: التقلبات العالمية في أسعار الصرف وتأثيرها على ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الاقتصاد الجزائري:

قبل قانون النقد والقرض (10_90) سنة 90 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة تدخل في إطار حماية الاقتصاد الجزائري بتطبيق عدة نظم لسعر الصرف من السعر الثابت إلى سعر الصرف المرن، وتميز تحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري، حيث كان سعر الصرف يحدد في إطار غير واقعي، وتمثل هذه المراحل التي مر بها سعر الصرف فيما يلي:

المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري.

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الجزائر.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف الجزائري:

الفرع الأول: نظام سعر الصرف الثابت

كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء ودرجة كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إداريا، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (69_73):

بتاريخ 10 مارس 1964 أنشأت العملة الوطنية الدينار وحددت نسبة صرفها لنظام التسعير المسير بـ 0,18 غ (1 دج = 180 ملغ) من الذهب الخالص حسب المادة 02 من القانون رقم 111_64 المتعلق بنظام الصرف. وهذا الالتزام من الجزائر بصفتها عضو في هيئة بريتون وودز التي تلزم كل عضو بالتصريح عن تكافؤ الدينار مقابل الفرنك الفرنسي بحيث 1 دج = 1 ف¹ واستمر هذا التكافؤ إلى غاية 1996، أين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث أصبح 1 دج = 1,25 ف ف، أو 1 ف = 888,0 دج، بين أوت 1969 وديسمبر 1973.

¹ - بن بوزيان محمد، زياني الطاهر: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الأول، الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2002، ص: 11.

لقد أدى تدهور العملة الفرنسية إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، أمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعومة نتيجة لانهيار نظام بريتون وودز قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.¹

المرحلة الثانية: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (74_87):

لجأت السلطات النقدية الجزائرية عقب انهيار نظام الصرف الثابت واتجاه عدة دول إلى تعويم عملتها إلى ربط الدينار إلى سلة من العملات وتم ذلك في 21 جانفي 1974، وتم تشكيل هذه السلة من العملات الصعبة المشكلة لهيكل المدفوعات أي العملات التي تتم بها التسوية، وهي الدولار الأمريكي، الفرنك الفرنسي، الدولار الكندي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الجنيه الاسترليني، الليرة الإيطالية، البيستاس الإسبانية،

الكورون الدانماركي، الكورون النرويجي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي.

استعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، حيث يتم حساب سعر صرف الدينار بالخطوات التالية:²

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي ؛
- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة للسلة بالنسبة للدولار الأمريكي؛
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري بإضافة مجموع التغيرات النسبية المرجحة لكل عملة بالنسبة إلى سعر الصرف الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس (1974).

¹ - محمود حميدات: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص 156.

² - مرجع نفسه، ص 157.

باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة، يمكن حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل باقي العملات المسعرة من طرف البنك المركزي (بنك الجزائر حاليا) والمتضمنة في سلة العملات.

سمحت هذه الطريقة في تحديد قيمة الدينار من توفير المزايا التالية:

__ إمكانية تسعير العملات الأجنبية يوميا، وبشكل موحد انطلاقا من نظام التثبيت بباريس على الساعة الخامسة مساء؛

__ يمثل سعر الصرف المتحصل عليه متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع.

يتم ذلك قصد المحافظة على استقرار العملة الوطنية وكذا استقلاليتها عن أي عملة من العملات القوية أو أي منطقة من المناطق النقدية فضلا عن سعي السلطات النقدية الى إيجاد نظام تسعير يتفادى السلبات والنقائص التي عرفها نظام الصرف في المرحلة السابقة والمتمثلة أساسا في:

__ عدم خضوع تسعير الدينار الجزائري لتطور معدلات التبادل؛

__ عدم تآثر التسعيرة بتطور رصيد الميزان الجاري.

لكن هذا النظام جعل قيمة الدينار تقتصر بصفة مستقلة على عوامل خارجية، وبالتالي بقيت للسلطات النقدية وسيلة وحيدة للتدخل بهدف التأثير على قيمته في المناورة على هيكلية الترجيحات.

ما يمكن ملاحظته أيضا هو ان تشكيلة السلة اقتصر على المدفوعات الجارية واهملت بالمقابل الإيرادات الجارية بالعملات الصعبة الاجنبية بالاضافة الى انه طرح عدة اختلافات مقارنة مع نظام التقييم المهيمن على المستوى الدولي وذلك للأسباب التالية:¹

قانون صارم فيما يخص امتلاك العملات الصعبة الأجنبية.

كون الدينار غير قابل للتحويل، فلا يسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.

انعدام وجود سوق صرف داخل الحدود الوطنية.

¹ - كمال العقريب: مرجع سابق، ص 45.

الفرع الثاني: التسيير الآلي لسعر صرف الدينار:

نظرا للأزمة الاقتصادية سنة 1986 كما ذكرنا سابقا استوجب إجراء إصلاحات نقدية

ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، اذن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفق الطرق التالية:

1- الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,639 دج / للدولار في نهاية سنة 1987 إلى 8,032 دج/دولار في نهاية 1989،¹ وانطلاقا من نوفمبر 1990 وتماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الإنزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,119 دج/ دولار في نهاية 1990 وقد استمر الإنزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل الصرف ليصل إلى 13,88 دج/دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16,39 في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17,76 دج/ دولار في نهاية مارس 1991، وبعد استقرار سعر الصرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية، تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة

في 30 سبتمبر 1991 ووفقا لاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار دج/ للدولار²، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، لكن قبل إبرام العقد الجديد مع هيئة بروتن وودز، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10% تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40,17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح صرف الدينار 36 دج/للدولار.

¹ الهادي خالدي: المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 198.

² محمود حميدات، مرجع سابق، ص: 161.

2- نظام التثبيت: كان أحد الأهداف المسطرة من طرف السلطات النقدية هو إصلاح نظام الصرف لكي يتماشى مع تحرير التجارة الخارجية، من خلال الانتقال من النظام المسير إداريا لمعدل الصرف إلى نظام السوق حيث يجري التسعير حسب العرض والطلب، لهذا أنشأ نظام التثبيت في نهاية سبتمبر 1994، ويعرف على أنه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، ويتم تحديد الأسعار وفقا للعرض والطلب، وكانت عبارة عن مرحلة إنتقالية بغية الوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف بنكية (بين البنوك) كان الهدف من جلسات التثبيت ما يلي:

_ تحديد سعر صرف الدينار من خلال المناقصات؛

_ تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي؛

_ خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

المطلب الثاني: تطور نظام الرقابة على الصرف في الاقتصاد الجزائري.

يتمثل نظام الرقابة على الصرف في احتكار الدولة لشراء وبيع النقد الأجنبي ، بالتالي وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، وهذا يعني هيمنة الدولة على سوق الصرف الأجنبي. ويشمل نظام الرقابة على الصرف في الجزائر الذي بدأ تطبيقه في أكتوبر 1963، العديد من المجالات التي تمس المبادلات والتسويات الخارجية، كما أن النظام الجزائري يختلف (نظام الرقابة على الصرف) لتمييزه بالخصائص التالية:

صرامة القوانين فيما يخص شروط حيازة العملة الصعبة وكذا تحقيق المبادلات الخارجية.¹

_ عدم قابلية تحويل الدينار، وبالتالي فهو غير مسعر رسميا في سوق الصرف الدولية.

_ غياب سوق للصرف داخل التراب الوطني، أين يتم فيه مقابلة العرض بالطلب وبالتالي تحديد

سعر السوق التوازني.

¹ كمال العقريب: مرجع سابق، ص 150.

مر نظام الرقابة على الصرف في الجزائر عبر فترات عديدة، ارتبطت بمراحل التنمية الاقتصادية ويمكن التمييز بين مرحلتين مختلفتين، المرحلة الأولى تتمثل في الفترة الممتدة من الاستقلال إلى غاية 1990، والمرحلة الثانية وهي الفترة التي تأتي بعد 1990، وهذا ما سنحاول التطرق إليه بشيء من التفصيل مع الإشارة في كل مرحلة إلى تطور السوق الموازية.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل 1990:

وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى فترات.

الفترة الأولى (1962_1970):

اختيار نظام الرقابة على الصرف مباشر بعد الاستقلال أمّلته الظروف المزرية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في جميع قطاعاته، فتطبيقه كان يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:¹

ـ إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري بعزل هذا الأخير عن العالم الخارجي، وتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الإنتاجية ذات الأولوية.

ترشيد استعمال الموارد من العملة الصعبة والمحافظة عليها. يمنع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج.

حماية الصناعات الناشئة من خلال منع دخول الواردات للسلع المحلية.

للحفاظ على استقرار العملة الوطنية الدينار الجزائري.

الفترة (1971_1977):

تميزت هذه المرحلة بالانشاء المكثف للإحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب

الدولة بالإضافة إلى ارتفاع المتزايد في حجم النشاط الاقتصادي، كما تميزت بوجود نظام قانوني مقيد للتجارة الخارجية، لاسيما فيما يخص الاستيراد حيث تتمثل هذه القيود أساسا في إقرار الترخيص الإجمالي وهو عبارة عن غلاف مالي يرمي إلى تلبية حاجيات الهيئات المستفيدة من الواردات وفي تفويض وإدارة

¹ محمود حميدات: مرجع سابق، ص 172.

العمليات التجارية الوطنية والمؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية إضافة إلى إشعارات الصرف التي تتحكم المؤسسات والادارات العمومية بالمؤسسات الأجنبية.

الفترة (1978_1990):

شهدت سنة 1978 منعطفا بارزا في سياسة الرقابة على الصرف بصور القانون 92، الذي نص صراحة على إقصاء الوسطاء الخواص في مجال التجارة الخارجية وإقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد في البلدان الأخرى، كما حددت فترة انتقالية تميزت بتوسيع الرقابة على نظام الواردات ليشمل أيضا مجال الصادرات، حيث تم صياغة برنامجا إجماليا للصادرات يسير عن طريق تراخيص إجمالية للصادرات بالنسبة للمؤسسات العمومية وعن طريق إجازات التصدير بالنسبة للمؤسسات الخاصة، ولهذا أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار تكون خاضعة للترخيص المسبق للتصدير مما يعني الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد 1990:

تعتبر هذه المرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الجزائري من حيث التوجه الإقتصادي والذي تمثل في التخلي عن النمط التسيير الاشتراكي وبداية التحول السوق حيث كرس صدور قانون 90_10 في أفريل 1990 ميكانيزمات إقتصاد السوق، وأرسى هذا القانون القواعد التنظيمية والتسييرية للبنوك والمؤسسات المالية.¹

غير أن سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي المنتهجة، حتى وإن كانت آثارها السلبية كبيرة ولم ترد إلى خدمة الهدف المتوخى منها وهو تشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات المعروض في تسوية موازين المدفوعات، فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقلص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وعلى سبيل المثال فإن انتقال سعر صرف الفرنك الفرنسي بالنسبة للدينار إلى 9 دج أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي إلى 14 دج للفرنك الواحد بعد ما كان 16 دج ووصول سعر الصرف الرسمي إلى 11 د / ف في السوق الرسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق

¹ كمال العقريب: مرجع سابق ، ص 153.

الموازي الى حدود 12.5 دج أي أدى إلى تقلص الفارق إلى حدود 1،5 دج فقط، وفرق مقبول ومشجع للمتعاملين على الاقبال على تحويل أموالهم عبر قنوات البنوك بدل السوق الموازي لتميزها بالضمان والأمان،

المبحث الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات

لقد مر الاقتصاد الجزائري بفترة جد حرجة منذ سنة 1986 نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط أدى إلى تراجع عائدات الدولة من العملة الصعبة، مما أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع الكبير في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمات الديون. وقد اتخذت عدة تدابير وإجراءات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات، أو الحد من العجز الحاصل في رصيده، ومن هذه الاجراءات تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا ما سنحاول التطرق إليه أي أثر تخفيض العملة الوطنية على ميزان المدفوعات، وهذا ما سنتكلم عنه في هذا المبحث من خلال ثلاثة مطالب؛

المطلب الأول: أثر تخفيض الدينار على الميزان الجاري.

المطلب الثاني: أثر تخفيض الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية.

المطلب الثالث: أثر تخفيض الدينار على الميزان الكلي.

المطلب الأول: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري

سنتناول في هذا المطلب أثر تخفيض العملة الوطنية الدينار على الميزان الجاري، وهذا من خلال تحليل البنود المكونة للميزان الجاري، وهي ميزان التجارة المنظورة، ميزان التجارة غير المنظورة، ميزان التحويلات، ثم التطرق إلى أرصدتها بالمقارنة مع تغير سعر صرف الدينار على كل بند وصولاً إلى معرفة الآثار على الميزان الجاري ككل.

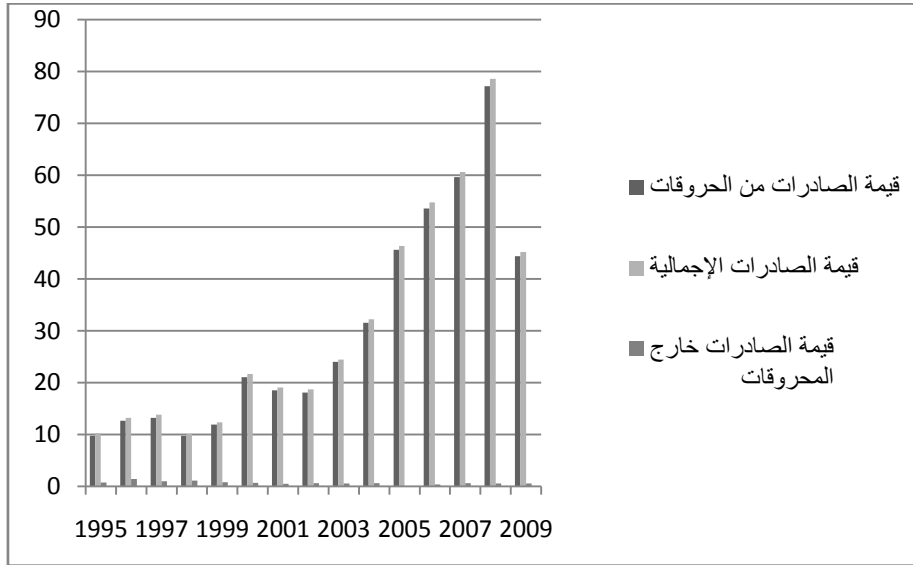
الفرع الأول: تحليل وضعية الميزان الجاري

سنتعرض لوضعية الميزان الجاري من خلال التعرف على وضعية البنود المكونة له.

أولاً: الميزان التجاري : ويسجل في هذا الميزان كما ذكرنا سابقاً كل العمليات المنظورة أي الملموسة (سلع عينية) إذن يحتوي على الصادرات والواردات من السلع العينية.

1_ الصادرات: سنبين تطور قيمة الصادرات السلعية الجزائرية من خلال الشكل:

الشكل رقم (3-08): تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 1995-2009.



المصدر: من إعداد الطالبة بناء على معطيات الملحق 1 بالإعتماد على برنامج EXCEL.

يوضح الشكل السابق هيكل الصادرات الوطنية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين جزء يتعلق

بالصادرات النفطية وجزء يتعلق بالصادرات غير النفطية.

إن المتمعن في هيكل وتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1995 - 2009) وفق ما

يوضحه الملحق (1) و الشكل رقم (06) يستخلص ما يلي:

— سيطرت صادرات المحروقات بأكثر من 95% من إجمالي الصادرات الوطنية، في حين أن الصادرات

خارج المحروقات ما زالت دون 5% وتصل في بعض الأحيان إلى ما دون 2% كما هو الحال في سنة

2007 حيث قدر بـ 1.78% من إجمالي الصادرات.

تتميز سنوات التسعينات بانخفاض كبير في الصادرات ويلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات في

الفترة ما بين (2000 _ 2009) ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه المرحلة.

2- الواردات السلعية: سنوضح من خلال الجدول (02) تطور قيمة الواردات السلعية خلال الفترة

2009-1995.

الجدول رقم (3-02): تطور الواردات السلعية خلال الفترة 1995-2009.

الوحدة: مليار دولار.

السنة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الواردات	10.1	9.09	8.13	8.63	8.96	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.86	26.35	37.99	37.40

المصدر:

Banque d algérie , Bulletin statistique de la banque d algérie , housérie-jun 2006 pp72-73.

Banque Algérie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.

Banque Algérie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.

Banque Algérie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

نلاحظ أن الواردات سجلت انخفاضا في الفترة ما بين 1995 - 1999 نتيجة لعدة عوامل منها:

_ الاتفاق الموقع مع صندوق النقد الدولي الذي يحث على خفض الإنفاق.

_ كما أن نسبة هامة من الواردات من الواردات الجزائرية تشكل من المواد المصنعة المستعملة في

القطاع الصناعي، ونظرا لحل بعض المؤسسات العمومية وآثار تحرير التجارة الخارجية (المنافسة الأجنبية)

على هذه المؤسسات، والمشاكل التي عانت منها كالتحويل انخفضت نسبة الواردات المستعملة في القطاع

الصناعي من 48% إلى 39.6% سنة 1998 حسب إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

أما ابتداء من سنة 1999 إلى غاية سنة 2008 اتجهت قيمة الواردات نحو الارتفاع وهذا راجع

لارتفاع قيمة العائدات من العملة الصعبة نتيجة للارتفاع الكبير في أسعار النفط مقارنة مع السنوات

السابقة، فضلا عن انخفاض الدولار الأمريكي، المقومة به الواردات بشكل ملحوظ أمام العملات الدولية

الرئيسية، خاصة اليورو مما ترتب عليه ارتفاع قيمة الواردات من دول هذه العملات عند تحويلها للدولار،

كذلك انطلاق العديد من المشاريع ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الاقتصادي.

تحليل وضعية الميزان التجاري:

بعد أن بينا تطور كل من الصادرات والواردات السلعية سنتعرض إلى تطور رصيد الميزان التجاري

الذي يمثل الفرق بين كل من الصادرات والواردات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-03): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1995_ 2009).

الوحدة:مليار دولار

السنة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الميزان التجاري	0.16	4.13	5.69	1.51	3.36	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47	34.06	34.24	40.60	7.78

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الملحق رقم (01) والجدول رقم (02).

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول السابق يتح لنا أن الميزان التجاري سجل فائضا خلال الفترة (99_2009) لكنه لم يختلف من سنة لأخرى حسب تطور الصادرات والواردات لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة (2003-2008) من الفترة المدروسة مقارنة بالسنوات الأخرى، ويعود هذا للارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وقد تراجع هذا الارتفاع سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية وهذا تحت تأثير الانكماش العالمي مما أدى على انخفاض الطلب على البترول وبالتالي انخفاض سعره.

ثانيا: ميزان العمليات غير المنظورة:

أما بالنسبة لميزان العمليات غير المنظورة (الصادرات والواردات من الخدمات) فسنبين تطور

رصيده من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-04): تطور رصيد ميزان العمليات غير المنظورة خلال الفترة (95 _ 2009).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الميزان تطور رصيد	-3.33	-3.75	-3.30	-3.48	-4.13	-4.16	-3.22	-3.41	-3.05	-5.61	-7.35	-6.72	-5.92	-8.92	-9.99

المصدر:

Banque d'Algérie , Bulletin statistique de la banque d'Algérie , housérie-jun 2006 pp72-73.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن رصيد ميزان العمليات غير المنظورة سجل عجزا طيلة الفترة المدروسة، وهذا راجع إلى تدهور قطاع السياحة نتيجة الأزمة الأمنية، وارتفاع عدد الجزائريين الذين يفضلون قضاء عطلة في الخارج، فضلا حاجة البلد الكبيرة والمتزايدة في أغلب الأحيان للخدمات، وخاصة في مجال الشحن، التأمين... الخ، ومحدودية قطاع الخدمات الجزائري لأداء خدمات للأطراف الأخرى.

تفاقم العجز بصفة ملحوظة من 2003 إلى 2009، خاصة سنّي 2005_2006 حيث سجل الميزان عجزا بقيمة - 7.35 مليار دولار - 6.72 مليار دولار على التوالي ليرتفع سنة 2008 مسجلا - 8.92 مواصلا الارتفاع سنة 2009 ليناهز 10 مليار دولار.

ثالثا: ميزان التحويلات:

بعد أن تطرقنا إلى بندي العمليات المنظورة والعمليات غير المنظورة، سنتناول تطور أرصدة ميزان التحويلات، الجزء الأخير من الميزان الجاري الذي له أهمية، ويعتبر أهم البنود المكونة للميزان الجاري من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-05): تطور رصيد ميزان التحويلات خلال الفترة (1995-2009).

الوحدة: مليار

دولار

السنة	09	08	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95
التحويلات	2.83	2.78	2.22	1.61	2.06	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	0.79	1.06	1.06	0.88	1.12

المصدر:

Banque d'Algérie , Bulletin statistique de la banque d'Algérie , housérie-jun 2006 pp72-73.
Banque Algérie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.
Banque Algérie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.
Banque Algérie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

نلاحظ من تحليل المعطيات الموجودة أعلاه أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة طيلة

الفترة المدروسة، لكن قيمة الفائض تختلف من سنة لأخرى ، حيث شهد تراجعاً سنياً 99 _ 2001

ليعود إلى الارتفاع التدريجي، وسجل أعلى قيمة له سنة 2009 بـ 1.75 مليار دولار.

يفسر هذا التذبذب في رصيد ميزان التحويلات لأنه يتوقف على مقدار تحويلات العاملين في الخارج.

بعد تحليلنا وتعرفنا وتعرفنا على تطور أرصدة كافة البنود المشككة للميزان الجاري، نبين الآن تطور

هذه الأرصدة مجتمعة من خلال التطرق إلى تطور رصيد الميزان الجاري.

والجدول الآتي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم (3-06): تطور رصيد الميزان الجاري خلال الفترة (1995-2009).

الوحدة: مليار دولار.

السنة	09	08	07	06	05	04	03	02	01	00	99	98	97	96	95
الميزان	0.41	34.45	30.64	28.95	21.18	11.12	8.84	4.36	7.06	8.93	0.02	-0.91	3.45	1.27	-2.24

المصدر: Banque d'Algérie , Bulletin statistique de la banque d'Algérie , housérie-jun 2006 pp72-73.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

يتضح من خلال الجدول السابق أن رصيد الميزان الجاري سجل عجز سنة 1995 إلى 2.25

مليار دولار، ويعود للانخفاض سنة 1998 نتيجة للعجز المسجل في الميزان التجاري نتيجة انخفاض

عائدات الصادرات المكونة أساسا من المحروقات بسبب انخفاض سعر البترول، وكذلك نتيجة العجز

المسجل في ميزان العمليات غير المنظورة،

كما سجل الميزان التجاري فائضا خلال الفترة 1999-2009 لكنه يختلف من سنة لأخرى

حسب تطور الصادرات والواردات والتحويلات، لكن الملاحظ أنه سجل فوائض كثيرة نوعا ما خلال

السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة (2003_2008) مقارنة بالسنوات السابقة، وقد سجل الميزان

الجاري انخفاضا سنّي 2002_2003 مسجلا 7.06 مليار دولار سنة 2001 و 4.36 مليار دولار

سنة 2002 ليعود إلى الارتفاع إلى غاية 2008 مسجلا أعلى فائض بـ 34.5 مليار دولار ليسجل

تراجع بشكل كبير جدا سنة 2009 مسجلا لفائض قيمته حوالي 410 مليون دولار بسبب الأزمة العالمية

وتأثيرها في أسعار المحروقات.

الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري

بعد أن تطرقنا إلى وضعية الميزان الجاري، سنحاول التعرف على أثر التغير في سعر صرف

الدينار على الميزان الجاري، وهذا من خلال التعرف على أثر تغير سعر صرف الدينار على البنود المكونة

للميزان الجاري.

1_ أثر تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري:

سنتطرق فيه إلى معدلات نمو كل من الصادرات والواردات السلعية ومقارنتها بالتغير في سعر

صرف الدينار.

الجدول التالي يوضح ذلك

الجدول رقم (3-07): معدل نمو الصادرات والواردات السلعية ومعدل تغير سعر صرف الدينار

الجزائري.

السنة	معدل تغير الصادرات	معدل تغير الواردات	سعر الصرف
09	-42.5	-1.55	12.5
08	29.69	44.17	-6.9
07	10.69	27.42	-4.4
06	8.15	4.13	-0.9
05	43.79	10.64	1.7
04	31.73	34.76	-6.7
03	30.73	10.91	-2.9
02	-1.99	26.69	3.0
01	-11.82	1.39	2.6
00	75.73	4.35	13.1
99	21.5	3.82	13.3
98	-26.63	6.15	2.1
97	4.54	-10.56	5.3
96	28.85	-10	14.9
95	15.41	10.38	32.3

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (02)، الملحق (01)، الملحق (02).

نلاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظرا لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات بحوالي 97% خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن تأثير تغير أسعار الصرف لا يكاد يذكر بالنسبة للصادرات مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات، أمام تغير سعر صرف الدينار، وخلال مرحلة 2000_2008، نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة الصادرات الإجمالية، حيث بلغت سنة 2007 قيمة 60.59 مليار دولار وارتفعت سنة 2008 إلى 78.58، واستقرار نسبي في أسعار الصرف خلال الفترة 2001_2002، ويرجع الارتفاع الكبير إلى الارتفاع الكبير في سعر الدينار، وهذا ما أدى إلى تدهور رصيد الميزان التجاري خاصة خلال 1995_1999، ساهم في ذلك انخفاض أسعار البترول؛ ونستنتج أن تخفيض الدينار الجزائري من أجل رفع قيمة الصادرات لم يحقق النتائج المرجوة، كما نلاحظ أن الزيادة المستمرة التي طبعت سعر صرف الدينار الجزائري من سنة إلى أخرى خلال السنوات 1995_2002 لم تحقق النتائج المرجوة من خلال التأثير على قيمة الواردات نحو الانخفاض، ويرجع عدم تبعية الواردات السلعية للتغير في سعر صرف العملة الوطنية، إلا أن الواردات تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني للحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، وبالتالي فهي وسيلة لإمداد القطاع الإنتاجي بالسلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

إذن يظهر لنا أن التخفيضات والانزلاقات المتتالية التي عرفها الدينار طيلة هذه الفترة فشلت في تحقيق مبتغاها، وهو ما يعني أن الطلب المحلي على الواردات الأجنبية لا يتمتع بمرونة تساهم في تحقيق هدف التخفيض المتعلق بالحد من الواردات.

2_ أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات غير المنظورة:

نتطرق لإلى تطور معدلات ميزان العمليات غير المنظورة ومقارنتها بتطور معدلات التغير في سعر صرف العملة الوطنية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-08): معدل التغير في ميزان العمليات غير المنظورة ومعدل التغير في سعر الصرف الدينار خلال الفترة (1995_2009).

السنة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
معدل تغير ع غير منظورة	-18.12	-6.53	12.00	-5.45	-18.87	-0.73	22.59	-5.90	-18.76	-38.51	-31.01	8.57	11.9	-50.67	-11.99
معدل تغير س الصرف	32.3	14.9	5.3	2.1	13.3	13.1	2.6	3.0	-2.9	-6.7	1.7	-0.9	-4.4	-6.9	12.5

المصدر: اعداد الطالبة بناء على الجدول (04)،

الملحق (02).

نلاحظ من خلال الجدول السابق تذبذب معدل تغير رصيد ميزان العمليات غير المنظورة من سنة إلى أخرى رغم الانخفاض المستمر في قيمة الدينار، أين سجل عجزا طيلة السنوات محل الدراسة ما عدا سنة 1997 و 2001 أي سجل معدل تغير موجب، ثم تحسن العجز خلال سنتي 2006 و 2007 ليتعمق سنّي 2008 و 2009، وهذا ما يدل أن انخفاض قيمة الدينار لم تؤثر بالشكل المطلوب في قيمة الصادرات والواردات من الخدمات شأنها شأن الصادرات والواردات العينية، لذلك يمكن القول أن الواردات غير المنظورة تتسم بعدم مرونتها اتجاه التغير في سعر صرف العملة مثل الواردات السلعية، والتي تعتبر ضرورية

ولا يمكن الاستغناء عنها فضلا عن عجز الطرف الجزائري تقديم خدمات للخارج، أي عدم القدرة على خلق صادرات خدماتية.

3- أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان التحويلات:

سنوضح تطور تغير رصيد ميزان التحويلات بالمقارنة بالتغير في سعر صرف الدينار من

خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-09): معدل تغير رصيد ميزان التحويلات ومعدل التغير في سعر الصرف

خلال الفترة (1995 _ 2009)

السنة	معدل تغير م التحويلات	معدل تغير س الصرف
09	1.79	12.5
08	25.22	-6.9
07	37.88	-4.4
06	-21.84	-0.9
05	-16.26	1.7
04	40.57	-6.7
03	63.55	-2.9
02	59.70	3.0
01	-15.19	2.6
00	00.00	13.1
99	-25.47	13.3
98	00.00	2.1
97	20.45	5.3
96	-21.43	14.9
95	-20.0	32.3

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الجدول (05)، الملحق (02).

يتبين من خلال الجدول السابق، أن رصيد ميزان التحويلات قد شهد تذبذب خلال الفترة المدروسة، وذلك ما تظهره معدلات التغير السالبة للرصيد تارة والموجبة تارة أخرى، رغم أن سعر صرف الدينار في زيادة مستمرة، وهذا يدل أن التحويلات لم تتأثر بتخفيض قيمة الدينار، وهو ما يفسر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض، رغم أن رصيد ميزان التحويلات كما سبق أن أشرنا فائض في أغلب الفترات محل الدراسة.

فضلا أن التحويلات قد لا تنظر في كثير من الأحيان إلى حالة سعر صرف العملة خاصة تحويلات الأفراد المهاجرين إلى عائلاتهم داخل الوطن.

أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الجاري: وبعد أن تطرقنا إلى أثر تخفيض العملة على البنود الجارية، يمكننا أن نتعرف على أثر تخفيض سعر صرف الدينار على الميزان الجاري.

الجدول رقم (3-10): تطور معدل تغير الميزان الجاري مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (1995_2009).

السنة	معدل تغير الميزان الجاري	معدل تغير سعر الصرف
95	-21.74	32.3
96	155.80	14.9
97	220	5.3
98	-126.38	2.1
99	102.2	13.3
00	44550	13.1
01	-20.94	2.6
02	-38.24	3.0
03	102.75	-2.9
04	25.79	-6.7
05	90.47	1.7
06	36.69	-0.9
07	5.49	-4.4
08	12.80	-6.9
09	-98.80	12.5

المصدر: إعداد الطالبة بناء على الجدول (05)،

الملحق (02).

ما نلاحظه من خلال الجدول أن انخفاض قيمة العملة لم يؤثر على الميزان الجاري حيث يظهر أحيانا سالبا و احيانا أخرى موجب رغم الانخفاض المستمر للقيمة العملة، حيث ارتفعت الوادات بصفة مستمرة في حين ارتبطت الصادرات بارتفاع أسعار النفط (كما رأينا ذلك سابقا) وبالتالي فشل تخفيض قيمة العملة الوطنية في تحسين رصيد الميزان الجاري.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية (1995_2009)

بعدها تطرقنا في المطلب الأول إلى أثر تخفيض العملة الوطنية على الميزان الجاري، نتناول في هذا المطلب دراسة أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية على ميزان العمليات الرأسمالية، وهذا من خلال تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية ثم إلى تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار لمعرفة مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان العمليات الرأسمالية.

الفرع الأول: تحليل وضعية ميزان العمليات الرأسمالية:

تفيد في حساب العمليات الرأسمالية كل العمليات التي يكون من شأنها تغيير مركز البلد بوصفه دائنا أو مدينا، أو التغيير في حركات الذهب النقدي، فهي تتعلق برأس مال البلد لا بإنتاجه، ويتضمن هذا الميزان رأس المال + الذهب.

سنحاول التعرف على وضعية ميزان العمليات الرأسمالية من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (3-11): تطور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية خلال الفترة)

(199_2009). الوحدة: مليار دولار.

السنة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
الرأسمالية تطور ر م ع	-4.09	-3.34	-2.29	-0.83	-2.4	-1.36	-0.87	-0.71	-1.37	-1.87	-4.24	-11.22	-0.99	2.54	3.45

المصدر:- Banque d algérie , Bulletin statistique de la banque d algérie , housérie-jun 2006 pp72-

73.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن ميزان العمليات الرأسمالية اتسم بأرصدة سالبة طوال الفترة المدروسة ماعدا سنتي (2008-2009)، ويرجع هذا إلى ارتفاع قيمة المديونية، وبالتالي ارتفاع خدمات الديون وهذا ما نلاحظه خلال الفترة (1995_1998)، وقد أخذ ميزان العمليات الرأسمالية بالتحسن خلال السنوات (2000_2001_2002)، ثم عاد إلى الانهيار إلى غاية (2006)، حيث عرف أكبر قيمة عجز - 11.22 مليار دولار سنة (2006) و عرف عجز ب - 4.24 مليار دولار سنة (2005)، وهذا راجع إلى التسديد المسبق للديون الخارجية، ثم تحسن مرة أخرى ليسجل قيمة - 0.99 مليار دولار سنة (2007) ليواصل تحسنه مسجلا فائض لأول مرة منذ بداية الإصلاحات مسجلا 2.54 مليار دولار سنة (2008)، و 3.45 مليار دولار سنة (2009)، ويرجع هذا إلى انخفاض تكاليف الديون الخارجية وزيادة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

الفرع الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان العمليات الرأسمالية:

سنحاول في هذا الجزء تبين أثر تخفيض الدينار على ميوان العمليات الرأسمالية من خلال الجدول التالي: الجدول رقم(3-12): تطور معدل تغير ميزان العمليات الرأسمالية مقارنة بمعدل التغير في سعر صرف الدينار خلال الفترة (1995_2009).

السنة	تطور رصيد م ع الرأسمالية	معدل تغير س الصرف
09	35.82	12.5
08	356.56	-6.9
07	91.18	-4.4
06	-164.62	-0.9
05	-126.74	1.7
04	-36.5	-6.7
03	-92.96	-2.9
02	18.39	3.0
01	36.03	2.6
00	43.33	13.1
99	-189.16	13.3
98	63.75	2.1
97	31.44	5.3
96	18.34	14.9
95	-61.02	32.3

المصدر: اعداد الطالبة بناء على الجدول(11)، الملحق(02).

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفترة التي عرف فيها الدينار انخفاضا كبيرا سجل ميوان العمليات الرأسمالية تحسن خلال الفترة الممتدة من 96 إلى غاية 2003 ، ويعود التحسن خلال الفترة (96.97) لاتفاق اعادة جدولة الديون وتأجيل تسديد خدمات الديون ، ويعود التحسن الذي عرفه ميزان العمليات الرأسمالية في السنوات الأخيرة إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة مما سمح بتسديد جزء معتبر للديون.

نستنتج مما سبق أن رصيد العمليات الرأسمالية يبقى ارتباطه ضعيف بسعر صرف العملة الوطنية، هذا لتكونه أساسا من بندين أحدهما القروض التي تحصل عليها الدولة، والتي تكون مصحوبة ببعض الشروط للحصول عليها لا يكون سعر الصرف إلى جزء بسيط منها، وكذلك الاستثمار الأجنبي رغم أنه يتأثر بتقلب سعر الصرف إلا أنه يمثل مساهمة تكاد تكون منعدمة في تكوين رصيد ميزان العمليات الرأسمالية ، رغم أنه سجل خلال السنوات الأخيرة للفترة المدروسة انتعاش خاصة في مجال الاتصالات.

المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة الدينار على الميزان الكلي

سنحاول في هذا المبحث تحليل وضعية ميزان المدفوعات ومقارنتها بمعدلات التغير في سعر صرف الدينار لمعرفة ما مدى تأثير تغير سعر الصرف على ميوان المدفوعات.

الفرع الأول: تحليل وضعية ميزان المدفوعات

لم يبق لنا إلا أن نتعرف على وضعية ميزان المدفوعات وبيان تطور كل من الرصيدين الجاري والأسمالي عليه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-13): تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة

(1995_2009). الوحدة: مليار دولار

السنة	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09
المدفوعات	-6.32	-2.09	1.16	-1.74	-2.38	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	3.86
رصيد م															

المصدر: Banque d'Algérie , Bulletin statistique de la banque d'Algérie , housérie-jun 2006 pp72-73.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

من خلال الجدول نلاحظ تطور رصيد ميزان المدفوعات سجل قيمتين سالب وموجب فتميزت

الفترة من 95 إلى غاية 99 بتدهور ميزان المدفوعات باستثناء سنة 97 التي سجل فيها فائض بقيمة 1.16

مليار دولار، وقد عرفت هذه الفترة انخفاض في إيرادات الدولة وارتفاع المديونية الخارجية مما يفسر العجز في ميزان المدفوعات.

أما الفترة الثانية فهي تمتد من سنة 2000 إلى غاية 2003 حيث سجل ميزان المدفوعات فوائض

هامة خلال هذه المرحلة، وسجل أعلى فائض في سنتي 2008 و 2007 حيث قدر على التوالي

36.99، 29.55 مليار دولار، ويرجع هذا الى ارتفاع أسعار المحروقات، رغم استمرار العجز في ميوان

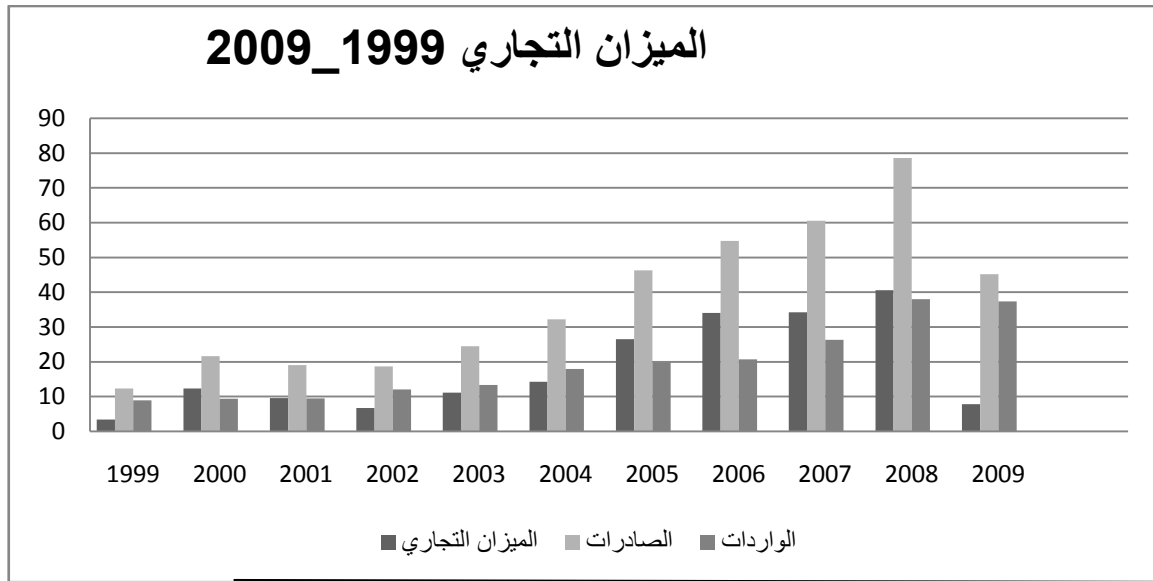
العمليات الرأسمالية.

الفرغ الثاني: أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات

سنحاول فيما يلي التعرف على تطور رصيد ميزان المدفوعات بالمقارنة مع معدلات التغير في

سعر صرف الدينار من خلال الشكلين التاليين:

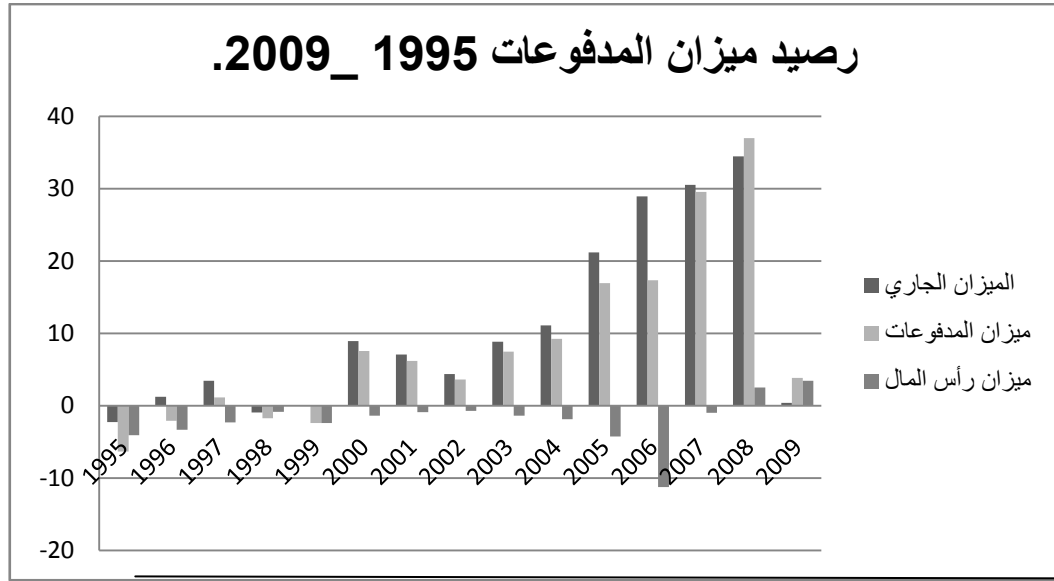
الشكل رقم (3-08): الميزان التجاري 1999-2009.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجدولين (2_3) ، الملحق (1) بالاعتماد

على برنامج EXCEL

الشكل رقم(3-09): رصيد ميزان المدفوعات 1995_2009.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على معطيات الجداول (6_11_12) بالاعتماد

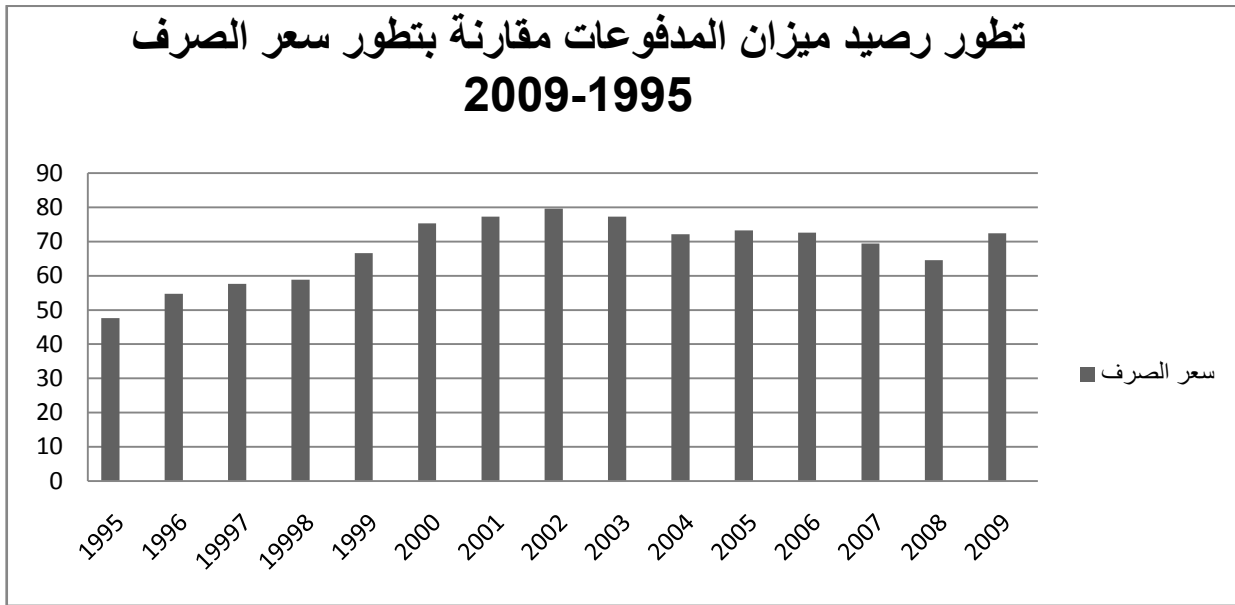
على برنامج EXCEL

يتضح من خلال الشكلين السابقين أن معدل التغيير في رصيد ميزان المدفوعات كان سالب خلال الفترة التي انخفضت فيها قيمة الدينار بشكل كبير أي أن تخفيض قيمة الدينار قابله تدهور في رصيد ميزان المدفوعات، ثم عاد ليسجل معدل تغير موجب أي تحسن رصيد ميزان المدفوعات خلال سنتي 1996، 1997 ويرجع هذا انخفاض مقدار العجز في ميزان العمليات الرأسمالية الناتج عن إعادة جدولة الديون. بالنظر إلى معدلات التغيير في البنود التي يأتي منها الرصيد الاجمالي نلاحظ أن للميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغيير الموجبة في الرصيد الاجمالي، فضلا على أن الفائض في الميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغيير الموجبة في الرصيد الاجمالي، فضلا على ان الفائض في الميزان التجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بأسعار النفط، أي بالصادرات النفطية التي تمثل حالي 97% من اجمالي الصادرات، لذلك نلاحظ في السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات عن الواردات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري، وباعتباره أحد أهم أقسام ميزان المدفوعات يؤدي إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وهذا مايفسر أن تأثير تغير سعر صرف الدينار كان ضعيفا في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهذا باعتبار أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية.

وفي الأخير نعرض الشكل التالي الذي يوضح تطور كل من رصيد ميزان المدفوعات وسعر الصرف خلال الفترة 1995-2009.

الشكل رقم (3-10): تطور رصيد ميزان المدفوعات مقارنة بسعر الصرف 1995-

2009.



يتضح من الشكل أعلاه أن الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات لم يتبع سعر صرف الدينار في الزيادة ، فنلاحظ ارتفاع مستمر لسعر صرف الدينار بينما تذبذب في رصيد ميزان المدفوعات، ويعني هذا أن تأثير سعر صرف الدينار على ميزان المدفوعات ضعيف.

جدول رقم (3-14): تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1995_2009).

السنة	سعر صرف الدينار
09	72.4
08	64.58
07	69.38
06	72.6
05	77.3
04	72.1
03	77.3
02	79.6
01	77.3
00	75.3
99	66.6
98	58.8
97	57.6
96	54.7
95	6.47

المصدر : Banque d .:

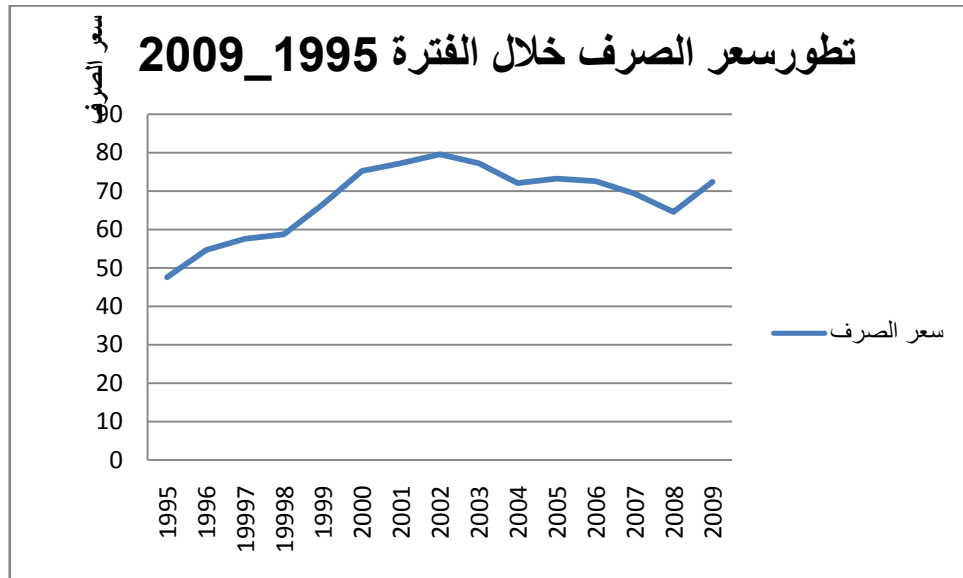
àlgérie , Bulletin statistique de la banque d àlgérie , housérie-jun 2006 pp72-73.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en algerie , raport 2003 : p31.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2007 : p69.

Banque Algerie : evolution economique et monetaire en Algérie , raport 2009 : p70.

الشكل رقم (3-11): تطور سعر صرف الدينار الجزائري 1995-2009.



المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الملحق (2) بالاعتماد على برنامج Excel.

المبحث الثالث: التقلبات العالمية في أسعار الصرف وآثارها على ميزان المدفوعات:

يشهد العالم تقلبات حادة في أسعار الصرف خاصة بعد ظهور اليورو كعملة اوروبية موحدة، وتراجع قيمة الدولار أمام هذه العملة، مما أثر سلبا على العديد من الاقتصاديات ومنها الاقتصاد الجزائري بالخصوص حيث تتميز الجزائر بأن جل صادراتها تأتي بالدولار في حين أن قرابة 70% من وارداتها مسعرة باليورو في حين أنه حوا لي 97% من الصادرات هي محروقات وهي بالدولار، ولذا سنحاول في هذا المبحث ابراز آثار هذه التقلبات على ميزان المدفوعات .

من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: تقلبات سعر صرف اليورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: انخفاض القيمة الحقيقية للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: تقلبات سعر صرف اليورو وتأثيرها على ميزان المدفوعات

الفرع الأول: الميزان التجاري:

تتسم العلاقات التجارية الجزائرية بين الجزائر والاتحاد الاوروي بالأهمية الكبيرة حيث تتجه هذه العلاقة إلى التطور والنمو ووقعت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وقد دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 2005/09/1، كما أن جزء من المديونية الجزائرية محررا باليورو، واحتياطاتها الرسمية تتأثر بالتقلبات في الدولار، اليورو، وجزء هام من تحويلات المهاجرين خاصة في فرنسا باليورو.

إن نسبة كبيرة من مداخيل الجزائر بالعملة الصعبة تضيع نتيجة اختلاف العملات المتعامل بها بين الصادرات والواردات، حيث أن قرابة 70% من الواردات باليورو.

الجدول رقم (3-15): صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي خلال الفترة (1995_2009).

السنة	الصادرات الجزائرية للإتحاد الاوروي	النسبة إلى الصادرات الكلية
1995	323559.3	64.91
1996	444431.1	59.66
1997	4022467.4	63.46
1998	376291.1	63.90
1999	537510.3	63.95
2000	1036588.4	62.55
2001	943862.1	63.73
2002	959393.3	63.91
2003	1122134.9	58.99
2004	1278583.8	54.70
2005	1903577	55.63
2006	2089979.8	52.52

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الانخفاض المستمر و المتذبذب أحيانا بالنسبة للصادرات الجزائرية نحو منطقة اليورو، حيث كانت تتراوح كمتوسط حوالي 65.22% للفترة 1995_2002، نلاحظ انخفاض النسبة حيث سجلت كمتوسط حوالي 55.46% فقد أثر تداول اليورو سلبا على

نسبة الصادرات نحو منطقة اليورو، ولكن هناك زيادة في قيمة الصادرات نحو أوروبا مقومة بالدينار الجزائري، والملاحظ أنه سجل فوائض كبيرة نوعا ما خلال السنوات الأخيرة من الفترة 2003_2006 مقارنة بالسنوات السابقة ويعود الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع في أسعار البترول.

الملاحظ أن الميزان التجاري يتأثر بالتغير في أسعار البترول نظرا لهيكل الصادرات المعتمد بنسبة كبيرة على صادرات المحروقات حوالي 97%، وبالتالي فإن تأثير تغير أسعار الصرف لا يكاد يذكر بالنسبة للصادرات مما يعني عدم مرونة عرض الصادرات أمام تغير اليورو، وهذا لأن أسعار المحروقات مقومة بالدولار، لكن التأثير يكون من خلال الحد من القوة الشرائية لعائدات الجزائر عند تحويل الدولار لليورو، وعلى العموم تعتبر منطقة اليورو الشريك الأكثر أهمية للجزائر ويحتل المركز الأول للصادرات الجزائرية خاصة البترول والغاز الطبيعي.

أما بالنسبة للواردات فقد ارتفعت قيمتها باستمرار خاصة خلال الفترة 2003_2007، وهذا نظرا لطبيعة السلع المستوردة حيث في سنة 2007 تم استيراد 44% من المواد النصف المصنعة و 30.3% من المواد الغذائية و 17.2% من التجهيزات الصناعية والزراعية، وقد ازدادت نسبة المواد الغذائية بسبب ارتفاع قيمتها في الأسواق الدولية، كما ارتفع استيراد الخدمات خاصة خدمات البناء والأشغال العامة، الخدمات التقنية وخدمات النقل البحري والجوي، وهذا بسبب زيادة الاستثمارات وبرنامج الانعاش الاقتصادي.

إذن تأثير اليورو على الميزان التجاري يكون من انخفاض قيمة الصادرات عند تحويل قيمتها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو، كما يظهر أثر اليورو كذلك في ارتفاع قيمة الواردات وهذا نظرا للخاصية التي تتميز التجارة الخارجية للجزائر، حيث أن صادراتها تسعر بالدولار، في حين أن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من منطقة اليورو، وبالتالي يؤدي هذا إلى تدهور رصيد الميزان التجاري الذي ينعكس بدوره على رصيد ميزان المدفوعات، نستنتج أن تقلبات سعر اليورو مقابل الدولار تؤدي إلى تدهور رصيد ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: تأثير تقلب اليورو على التحويلات: يؤدي التقلبات إلى التأثير في قيمة

التحويلات الأوروبية من قبل المهاجرين خاصة الجالية الجزائرية بأوروبا، فكلما ارتفع سعر صرف

اليورو مقابل الدولار سنة 2003 بنسبة 16.5% في الرفع من قيمة التحويلات مسجلة نسبة نمو 63.55% وهذا حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنة 2004.

الفرع الثالث: تأثير تقلب اليورو على احتياطات الصرف:

عرف احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعا كبيرا لم يشهده من قبل حيث وصل 77.78 مليار دولار نهاية سنة 2006، ثم سجل 90.96 مليار دولار نهاية شهر جوان 2007، ثم سجل 10.18 مليار دولار نهاية 2007، وقد استمر هذا الارتفاع ليسجل 148.91 مليار دولار نهاية سنة 2009، وهذا ما يمنح للبنك المركزي أكثر مجالا للحفاظ على استقرار أسعار الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري، ويعتبر الاحتياطي ضمانا لمواجهة الصدمات الخارجية خاصة تقلبات أسعار الصرف، لكن الانخفاض المستمر للعملة الأمريكية يجعل القيمة الحقيقية للاحتياطات من الصرف تنخفض مما يحد من المكاسب المحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، وللحد من آثار تقلب سعر صرف اليورو مقابل الدولار على احتياطي الصرف وجب التنويع في العملات المكونة لاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة المعاملات التجارية الجزائرية.

من التحليل السابق، يمكن أن نستخلص أن التقلبات في سعر صرف اليورو مقابل الدولار أدت إلى التأثير سلبيا على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال المساهمة في تدهور رصيده، نتيجة ارتفاع قيمة الواردات.

المطلب الثاني: انخفاض القيمة الحقيقية للدولار وتأثيره على ميزان المدفوعات .

يعتبر الدولار أهم العملات العالمية في المدفوعات الدولية لما له من أهمية في التجارة العالمية، وفي الاحتياطات الرسمية العالمية، ولكن هذه المكانة بدأت بالتراجع شيئا فشيئا، بسبب تدهور القيمة الحقيقية للدولار خاصة بعد ظهور اليورو، وانتهاج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تخفيض العملة لتنشيط اقتصادها، والقضاء على العجز المسجل في ميزانها التجاري. سنحاول في هذا المطلب دراسة أثر انخفاض سعر الصرف الحقيقي للدولار على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تحليل وضعية القيمة الحقيقية للدولار بالاعتماد على أسعار النفط الحقيقية والاسمية ثم تأثيره على ميزان المدفوعات من خلال المقارنة بين قيمة الصادرات النفطية الاسمية وقيمتها الحقيقية.

يمكننا معرفة آثار انخفاض الحقيقية للدولار على ميزان المدفوعات من خلال معرفة تأثير هذا الانخفاض على صادرات النفط باعتبار أن 97% من صادرات الجزائر هي عبارة عن محروقات ، تؤثر قيمة الصادرات على رصيد الميزان التجاري وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(3-13):تطور أسعار النفط الخام بالقيمة الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1995-2009

.2009

السنوات	القيمة الاسمية	الرقم القياسي* 100=1995	السعر الحقيقي بأسعار 1995
1995	16.9	100.0	16.9
1996	20.3	101.9	19.9
1997	18.7	103.6	18.0
1998	12.3	105.0	11.7
1999	17.5	105.9	16.5
2000	27.6	107.5	25.7
2001	23.1	109.5	21.1
2002	24.3	111.3	21.8
2003	28.2	113.3	24.9
2004	36.0	115.6	31.1
2005	50.6	118.0	42.9
2006	61.0	120.6	50.0
2007	69.1	123.4	56.0
2008	94.4	125.8	75.0
2009	61.0	127.0	48.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2010، ص

.363

*: يمثل السعر المعدل وفقا لخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية كما ينشرها صندوق النقد الدولي.

نلاحظ أن الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لأسعار البترول ويرجع هذا أساسا إلى تأثير انخفاض الدولار الأمريكي أمام العملات الأخرى خاصة اليورو.

إذا قمنا بمتابعة لأسعار البترول بالقيمة الاسمية والحقيقية كما يبينه الجدول رقم (15) خلال الفترة 1995-2009، نجد أن الأسعار الاسمية زادت بنسبة أكبر من زيادة الأسعار الحقيقية مع حدوث تذبذبات خلال الفترة، وأدى التضخم وتقلبات أسعار الصرف في الدول العربية إلى المساهمة تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي.

قد أدى التراجع سعر صرف الدولار الأمريكي المستمر إلى انخفاض السعر الحقيقي لبرميل، وبالرغم من أن الأسعار المتوسطة زادت بنسبة 25% بين سبتمبر 2003 ومارس 2004، فإن صندوق النقد الدولي، يقدر أن نصف زيادة أسعار البترول قد تلاشت بسبب تدهور السعر الحقيقي للدولار.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل نستخلص مايلي:

تضررت الجزائر من الازمة الاقتصادية العالمية في منتصف الثمانينات والتي تجسدت من خلال الاختلالات التي أصابت ميزان المدفوعات الذي يعتمد بالأساس على عائدات الصادرات من النفط ، وقد قامت السلطات بمجموعة من التدابير والاجراءات للحد من هذه الاختلالات ، وكانت سياسة تخفيض العملة كإجراء هدفه إعادة التوازن لميزان المدفوعات من خلال رفع حجم الصادرات خاصة الصادرات خارج المحروقات والحد من الواردات، إلا أنالتخفيضات في العملة لم تحقق الأهداف في التأثير على ميزان المدفوعات وبالتالي فشل سياسة تخفيض العملة الوطنية الدينار في الحد من الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، وهذا يعود إلى طبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية التي تتمثل في الاعتماد على صادرات النفط، وعدم قدرة المنتجات المحلية منافسة المنتجات الأجنبية.

كما أن النتائج المحققة في السنوات الأخيرة من تحسن ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وانخفاض المديونية كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول لا غير .

ويرجع الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات إلى الارتفاع الكبير في سعر البترول وليس نتيجة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

كما أن الواردات لم تتراجع قيمتها بل استمرت في الزيادة، وهذا يعني عدم مرونة الطلب على الواردات.

يعاني رصيد ميزان المدفوعات من تأثير كبير جراء تقلبات الصرف بين الاورو والدولار، وهذا نظرا لطبيعة بنية التجارة الخارجية حيث أن واردات الجوائز تسعر باليورو في حين صادراتها تسعر بالدولار أي أن تقلبات سعر صرف اليورو مقابل الدولار تؤثر على رصيد ميزان المدفوعات.

قد عرف احتياطي الصرف الجزائري ارتفاعا كبيرا لم يشهده من قبل هذا، إلا أن الانخفاض المستمر للعملة الأمريكية الدولار يجعل القيمة الحقيقية للإحتياط من الصرف تنخفض.

وللحد من آثار تقلب سعر صرف اليورو مقابل الدولار وجب التنوع في العملات المكونة لاحتياطي الصرف مع مراعاة طبيعة المعاملات التجارية الجزائرية.

كان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو محاولة الاجابة عن سؤال جوهري يتمثل في مامدى تأثير تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات سواء كان هذا التغير مقصودا أي عن طريق سياسات تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وذلك من خلال تشجيع الصادرات وكبح الواردات من خلال سياسة تخفيض العملة، أو كانت هذه التغيرات تلقائية نتيجة ظروف أسواق الصرف من التقلبات العالمية في أسعار الصرف خاصة تقلبات اليورو مقابل الدولار وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات.

نتائج اختبار الفرضيات:

تم استخلاص النتائج التالية فيما يخص فرضيات البحث:

- 1_ سمح لنا البحث من تأكيد الفرضية الأولى أنه يمكن ان يكون سعر الصرف أدوات فعالة في إعادة التوازن لميزان المدفوعات سواء من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية التي تؤدي إلى رفع حجم الصادرات والحد من الواردات وذلك بتوفير مجموعة من الشروط أو من خلال سياسة الرقابة على الصرف التي تمكن من تخصيص أمثل لعائدات الدولة من العملة الصعبة ومراعاة التوازن الخارجي.
- 2_ نجح سعر الصرف كوسيلة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات يتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد وبنيتها الاقتصادية والتنظيمية ومرونة الجهاز الانتاجي فيها.
- 3- الفرضية الثالثة التي مكنا البحث من تأكيدها هي أن أغلب الدول النامية لا تتوفر على عوامل نجاح سياسة التخفيض لأنها تتميز بعرض غير مرن لصادراتها وطلب غير مرن لواردها أي تبعة متزايدة بالنسبة للواردات
- 4_ تخفيض العملة الوطنية الدينار لم يحقق النتائج المرجوة ويرجع ذلك إلى ضعف المنتجات القابلة للتصدير، كما أن صادرات النفط لا يمكن زيادة حجمها دون استشارة منظمة الاوبيك، كما أن معظم الواردات هي في الاساس مواد غذائية، أدوية، وبعض التجهيزات التي تدخل في العملية الانتاجية لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان سعرها.
- 5_ التغيرات العالمية في سعر الصرف تؤثر سلبا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري نتيجة التقلبات في صرف اليورو مقابل الدولار وطبيعة التجارة الخارجية للجزائر حيث يتم تحصيل عائدات بالدولار ويتم تسديد الواردات باليورو مقابل الدولار تصعب القوة الشرائية لعائدات الجزائر.

نتائج البحث:

إن أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي:

__ تكمن أهمية سعر الصرف في كونه أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصادات فضلا عن كونه أداة هامة في تخصيص الموارد بين مختلف القطاعات.

__ يعبر الاختلال في ميزان المدفوعات، عن خلل في الاقتصاد وبالتالي وجوب اتخاذ إجراءات أو سياسات لتسوية هذا الخلل.

__ يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف.

__ يكون تأثير اليورو على التوازن الاقتصادي من خلال التأثير على الميزان التجاري من خلال

الصادرات خاصة المحروقات، عند تحويلها للعملة الأوروبية اليورو نتيجة ضعف الدولار أمام اليورو ولكون غالبية واردات الجزائر باليورو يؤدي هذا إلى تدهور ميزان المدفوعات.

__ سعر الصرف عامل ضروري أساسي لتعديل ميزان المدفوعات لكن غير كافي إذ يجب أن يندرج ضمن استراتيجية اقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو.

__ البنية الاقتصادية للدول النامية تجعل التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة الوطنية أمر غير ممكن أو نسبي في أحسن الأحوال وهي تتميز بضعف جهازها الانتاجي الذي لايسمح بالاستجابة لفائض الطلب الناتج عن خفض العملة في وقت قصير كما أن غالبية الواردات ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها مهما ارتفعت أسعارها.

__ لم تحقق الجزائر الأهداف المرجوة من خلال تخفيض العملة الوطنية الدينار خاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات خلال فترة الإصلاحات.

__ النتائج المحققة في السنوات الأخيرة من تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وارتفاع حجم احتياطي الصرف وانخفاض المديونية إلى أدنى مستوياتها كان نتيجة لارتفاع أسعار البترول لا غير، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشاً وعرضة للتغيرات الخارجية.

التوصيات: من خلال النتائج التي توصلنا إليها من دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات حالة الجزائر، يمكن أن نقدم التوصيات والإقتراحات التالية:

__ الأرقام المتوصل إليها في حالة الجزائر في الحقيقة لا تعكس حالة الاقتصاد الوطني، بل هي ظرفية بسبب انتعاش أسواق النفط ولكنها إيجابية ويجب إعادة استثمارها.

__ التعجيل بالاصلاحات وتوفير المحيط الملائم لها، (إصلاح النظام البنكي، تحرير نظام الأسعار، المحافظة على السعر الحقيقي للدينار الجزائري... الخ) وتطبيق سياسة صرف مشجعة لقطاع التصدير واحلال الواردات.

__ ترقية قطاع الصادرات خارج المحرقات للسماح برفع مستوى احتياطات الصرف وتنويعها ، عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم للتصدير نحو الخارج، فالجزائر تملك ميزة تنافسية في قطاعات هامة كالزراعة، الصناعات الاستخراجية، الصناعات التقليدية، السياحة، مما يجعل أمر ترقية الصادرات ممكناً وفي المتناول.

__ اتخاذ اجراءات للحد من خسائر الصرف الناجمة عن تقلب اليورو مقابل الدولار ، والعمل على القضاء على السوق الموازية لسعر الصرف، وذلك لتشجيع الجالية الجزائرية بالخارج على تحويل أموالها عن طريق السوق الرسمي والمساهمة أكثر في توازن ميزان المدفوعات.

__ تنويع العملات الصعبة المكونة لاحتياطات الصرف والتسيير الصارم والعقلاني لاحتياطات الصرف، لتجنب الاستدانة وتقليل النفقات غير الضرورية.

آفاق البحث:

رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهتنا في إعداد هذا البحث من تضارب الاحصائيات وعدم دقتها، إلى كثرة المصطلحات والجوانب المتعددة التي يتناولها هذا الموضوع، فإن هذا البحث لا يخلو من العيوب والنقص الذي يشوب جميع البحوث الأكاديمية، ولكن الأکید أنه يفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع لذلك نقترح بعض المواضيع كالاتي:

__ أثر تغير سعر الصرف على ميزانية الدولة.

__ دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على المؤسسة الاقتصادية.

__ دراسة التكاليف الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف وأثرها على الاقتصاد الوطني.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

1_ الكتب:

- 01_ أبوشرار علي عبد الفتاح: الاقتصاد الدولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، 2010، عمان، الاردن.
- 02_ الحسيني عرفات تقي: التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 1999.
- 03_ بكري كامل: الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر، 2003.
- 04_ دويدار محمد: مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007.
- 05_ الوزاني خالد واصف، الرفاعي أحمد حسين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، عمان، الاردن، 2002.
- 06_ حاتم سامي عفيفي: دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الخامسة، القاهرة، مصر، 2000.
- 07_ حاتم سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين النظرية والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، 1994.
- 08_ حميدات محمود: مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- 09_ حسين وجدي محمود: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة المصرية، الاسكندرية، مصر.
- 10_ حشيش عادل: أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2001.

- 11_ حشيش عادل أحمد، شهاب مجدي محمود، وآخرون، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1998.
- 12_ يونس محمود: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2000.
- 13_ عبد المطلب عبد المجيد: السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، الطبعة الاولى، القاهرة، مصر، 2003.
- 14_ عجمية محمد عبد العزيز: الاقتصاد الدولي، بدون دار نشر، مصر، 2000.
- 15_ عوض الله زينب حسين: الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.
- 16_ عوض الله زينب حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية للنشر مطابع الامل، بيروت، لبنان ، 1999.
- 17_ عوض الله زينب حسين: العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة، مصر، 2003.
- 18_ عمر حسين: المدخل إلى علم الاقتصاد، دار الكتاب الحديث، الجزء الثالث، مدينة نصر، مصر، 1998.
- 19_ خالد الهادي: المرأة الكاشفة، لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996.
- 20_ خلف فليح حسن: العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2001.
- 21_ خلف فليح حسن: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2004.

02_ المذكرات و الرسائل الجامعية:

01_ أوباية صالح: : أثر تغير سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، مذكرة ماجستير،(غير منشورة) في

التجارة الدولية، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2010_2011.

02_ بن طيرش عبد الله: أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية _دراسة حالة الجزائر_ ،

مذكرة ماجستير في التجارة الدولية،(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي

غرداية، الجزائر، 2010/2011.

03_ بربور هذلول مشهور: هذلول مشهور بربور:العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات

الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن، أطروحة دكتورا،كلية العلوم المالية والمصرفية،الأكاديمية العربية

للعلوم المالية والمصرفية،الأردن, 2008.

04_هباش فارس: : دراسة العلاقة بين السياسة النقدية وسياسة الصرف، _دراسة حالة الجزائر_،

مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،

الجزائر، 2004/2005.

05_علة محمد: الدولار ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، مذكرة

ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة

الجزائر، 2002/2003.

06_كمال العقريب: أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات _ حالة الجزائر_ مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية،(غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2006

03_المجلات:

_ بلقاسم العباس: سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

04_المنتقيات:

بن بوزيان محمد، زياني الطاهر: الاورو وسياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع تونس والمغرب، محاضرات الملتقى الوطني الاول، الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، ماي 2002.

05_مواقع الكترونية:

01-http://www. BOZw :bu.univ-chlef.dz

02_ http://www. search&scient.dz

ثانيا: باللغة الاجنبية

_Bernard Guillochon, economie international, edition dunod paris, 1998

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملاحق 01: تطور الصادرات السلعية خلال الفترة: 2009_1995.

الوحدة: مليار دولار.

السنة	قيمة الصادرات الاجمالية	قيمة الصادرات من المحروقات	النسبة المتوية للمحروقات	قيمة الصادرات خارج المحروقات	النسبة المتوية
1995	10.26	9.73	94.83	0.53	5.17
1996	13.22	12.65	95.69	0.57	4.31
1997	13.82	13.18	95.37	0.64	4.63
1998	10.14	9.77	96.35	0.37	3.65
1999	12.32	11.91	96.67	0.41	3.33
2000	21.65	21.06	97.27	0.59	2.73
2001	19.09	18.53	97.06	0.56	2.94
2002	18.71	18.11	96.79	0.60	3.21
2003	24.46	23.99	98.07	0.47	1.93
2004	32.22	31.55	97.92	0.67	2.08
2005	46.33	45.59	98.40	0.79	1.6
2006	54.74	53.61	97.93	1.13	2.07
2007	60.59	59.61	98.38	0.98	1.62
2008	78.58	77.19	98.23	1.40	1.78
2009	45.18	44.41	98.30	0.77	1.70

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على احصائيات بنك الجزائر

الملاحق 02: تطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (1995_2009) مقابل سعر صرف الدولار.

الوحدة: 1 دولار = 1 دج

السنة	سعر صرف الدينار
09	72.4
08	64.58
07	69.38
06	72.6
05	77.3
04	72.1
03	77.3
02	79.6
01	77.3
00	75.3
99	66.6
98	58.8
97	57.6
96	54.7
95	47.6

المصدر: بنك الجزائر.

الملحق 03: تطور ميزان المدفوعات من 1992_2005

<i>En Milliards de Dollars</i>	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
solde extérieur courant	1,30	0,80	-1,84	-2,24	1,25	3,45	-0,91
Balance commerciale	3,21	2,42	-0,26	0,16	4,13	5,69	1,51
Exportations, f.o.b.	11,51	10,41	8,89	10,26	13,22	13,82	10,14
Hydrocarbures	10,98	9,88	8,61	9,73	12,65	13,18	9,77
Autres	0,53	0,53	0,28	0,53	0,57	0,64	0,37
Importations, (f.o.b)	-8,30	-7,99	-9,15	-10,10	-9,09	-8,13	-8,63
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,14	-1,01	-1,24	-1,33	-1,40	-1,08	-1,48
Crédits	0,62	0,60	0,69	0,68	0,75	1,07	0,74
Débits	-1,76	-1,61	-1,93	-2,01	-2,15	-2,15	-2,22
Revenu des facteurs, net	-2,16	-1,75	-1,74	-2,19	-2,35	-2,22	-2,00
Crédits	0,11	0,15	0,10	0,12	0,21	0,26	0,37
Débits	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,56	-2,48	-2,37
Paiement des intérêts	-2,27	-1,90	-1,84	-2,31	-2,24	-2,11	-1,95
Autres,			0,00	0,00	-0,32	-0,37	-0,42
Transfert, net	1,39	1,14	1,40	1,12	0,88	1,06	1,06
solde du compte de capital	-1,07	-0,81	-2,54	-4,09	-3,34	-2,29	-0,83
Investissements directs, nets	0,03	0,00	0,00	0,00	0,27	0,26	0,50
Capitaux officiels, nets	0,08	-0,33	-2,48	-3,89	-3,40	-2,51	-1,33
Tirages	6,91	6,52	4,64	3,22	1,82	1,69	1,83
Amortissement	-6,83	-6,85	-7,12	-7,11	-5,22	-4,20	-3,16
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-1,18	-0,48	-0,06	-0,20	-0,21	-0,04	0,00
solde global	0,23	-0,01	-4,38	-6,32	-2,09	1,16	-1,74
financement	-0,23	0,01	4,38	6,31	2,09	-1,16	1,73
Augmentation des réserves brutes (-)	0,10	0,00	-1,14	0,53	-2,24	-3,96	1,20
Rachat au FMI	-0,16	-0,30	-0,20	-0,26	-0,14	-0,35	-0,45
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	0,00	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	-0,18	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,00	0,00	5,72	6,04	4,47	3,15	0,99
Rééchelonnement	0,00	0,00	4,49	4,94	3,53	2,22	0,52
Aide Mult. Balance des paiements	0,00	0,00	0,38	0,63	0,20	0,34	0,13
Achats au FMI	0,00	0,00	0,85	0,47	0,74	0,59	0,34
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	1,50	1,50	2,60	2,10	4,20	8,05	6,84
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	1,79	1,88	2,82	2,08	4,48	9,39	7,56
Valeur unitaire des export du pétrole brut (dollar U.S/b)	20,05	17,80	16,30	17,60	21,70	19,49	12,94

(En Milliards de Dollars)	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
Solde extérieur courant	0,02	8,93	7,06	4,37	8,84	11,12	21,72
Balance commerciale	3,36	12,30	9,61	6,70	11,14	14,27	26,81
Exportations, f.o.b.	12,32	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38
Hydrocarbures	11,91	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59
Autres	0,41	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79
Importations, (f.o.b)	-8,96	-9,35	-9,48	-12,01	-13,32	-17,95	-19,57
Services, hors revenus des facteurs, nets	-1,84	-1,45	-1,53	-1,18	-1,35	-2,01	-2,16
Crédits	0,72	0,91	0,91	1,30	1,57	1,85	2,46
Débits	-2,56	-2,36	-2,44	-2,48	-2,92	-3,86	-4,62
Revenu des facteurs, net	-2,29	-2,71	-1,69	-2,23	-2,70	-3,60	-4,92
Crédits	0,22	0,38	0,85	0,68	0,76	0,99	1,44
Débits	-2,51	-3,09	-2,54	-2,91	-3,46	-4,59	-6,36
Paiement des intérêts	-1,85	-1,93	-1,52	-1,31	-1,18	-1,29	-1,01
Autres.	-0,66	-1,16	-1,02	-1,60	-2,28	-3,30	-5,35
Transfert, net	0,79	0,79	0,67	1,07	1,75	2,46	1,99
Solde du compte de capital	-2,40	-1,36	-0,87	-0,71	-1,37	-1,87	-4,78
Investissements directs, nets	0,46	0,42	1,18	0,97	0,62	0,62	1,02
Capitaux officiels, nets	-1,97	-1,96	-1,99	-1,32	-1,38	-2,23	-2,97
Tirages	1,08	0,80	0,91	1,60	1,65	2,12	1,41
Amortissement	-3,04	-2,76	-2,90	-2,92	-3,03	-4,35	-4,38
Crédits à court terme et erreurs et omissions (nets)	-0,89	0,18	-0,06	-0,36	-0,61	-0,26	-2,83
Solde global	-2,38	7,57	6,19	3,66	7,47	9,25	16,94
Financement	2,38	-7,57	-6,19	-3,66	-7,47	-9,25	-16,94
Augmentation des réserves brutes (-)	2,40	-7,51	-6,05	-3,40	-7,03	-8,88	-16,31
Rachat au FMI	-0,36	-0,10	-0,14	-0,30	-0,44	-0,37	-0,63
Augmentation d'autres engagements de la Banque d'Algérie (+)	-0,05	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation des arriérés (+)	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Financement exceptionnel	0,39	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Rééchelonnement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aide Mult. Balance des paiements	0,08	0,04	0,00	0,04	0,00	0,00	0,00
Achats au FMI	0,31	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Pour Mémoire :							
Réserve brutes (or non compris)	4,40	11,90	17,96	23,11	32,94	43,11	56,18
En mois d'importations (des biens et des services non facteurs)	4,58	12,19	18,08	19,14	24,34	23,72	27,87
Valeur unitaire des export du pétrole brut (dollar U.S/b)	17,91	28,50	24,85	25,24	29,03	38,66	54,64

Source : -Banque d'Algérie, Statistiques de la balance des paiements de l'Algérie 1964-2005, rapport 2006, PP : 72-73.

شَمْسُ مَجْدٍ وَاللَّهُ